المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الخميس 29 كانون الأول 2022

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

- في طريقها لتغيير شكل السلطة: حكومة نتنياهو السادسة ستؤدي اليوم قسم الولاء

- يوسي فرتر يكتب عن الحكومة الجديدة: تخاف البلطجية

- اليوم مظاهرة أمام الكنيست ضد الحكومة الجديدة

- الليكود وافق على فصل حرس الحدود عن الشرطة لصالح بن غفير

- اوري مسجاف يكتب: الحكومة الاهم منذ 1948 لأنها ضد المتطرفين من "الإخوان اليهود" واليمين الفاشي والديني

الائتلاف الحكومي: بيع العلمانيين والعرب والنساء.

معاريف:

- الحكومة السادسة لنتنياهو: بعد عامين من مغادرة رئاسة الحكومة نتنياهو يعود اليوم لمنصبه السابق

- الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل

- ثلاثة أعضاء من الليكود سيثيرون المشاكل والقلاقل لنتنياهو لأنه أبقاهم خارج الحكومة

- الاتفاقيات والقوانين ستغير إسرائيل وبعضها ستؤدي إلى احتجاجات عنيفة

- اقرار قانون بن غفير: حركة الشفافية في السلطة تلتمس للعليا ضد القانون الذي يمس بالديمقراطية

- اليوم مظاهرة .أمام الكنيست ضد هذه الحكومة

الملك الأردني: إذا ارادت إسرائيل المواجهة نحن على استعداد لذلك

يديعوت احرونوت:

- اليوم: نتنياهو والوزراء سيؤدون قسم الولاء

- حكومة التغيير: بن غفير الذي هدد في حينه رابين أصبح من أهم الشخصيات في حكومة نتنياهو

- شاي فيرون يكتب: اليوم الكنيست ستصوت على خطة التقسيم

- الأحرف الصغيرة من وراء الاتفاقيات الكبيرة: رفع رواتب الجنود، تحويل الميزانيات الضخمة للتعليم الديني، تطوير الاستيطان في الضفة، قانون الاعدام لمنفذي العمليات

- الملك الأردني يحذر من تغيير الواقع في الأقصى

- اجتماع طارئ للقوائم السوداء لحزب نوعم: مرعب أن نطرد من قبل هذا الحزب

تايمز أوف اسرائيل:

. قادة يهود أمريكيون يعربون عن قلقهم بشأن الحكومة الإسرائيلية المقبلة

. نتنياهو يمتنع بحسب تقارير عن المشاركة عن مراسم نقل السلطة التقليدية مع لبيد

. دبلوماسيون وسفراء سابقون يحذرون من أن الحكومة الجديدة ستضر بمكانة إسرائيل العالمية

.الليكود يوافق على فصل كامل لحرس الحدود عن الشرطة وتسليم السيطرة عليها إلى بن غفير

.اعتقال صحفي يساري بسبب تغريدات تشيد بمنفذي الهجمات الفلسطينيين

* * *

عين على العدو الخميس 29-12-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو :**قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 10 مطلوبين فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة.
- **قناة كان العبرية :**قبل ساعات من مغادرته منصبه، تحدث وزير الجيش بيني غانتس مساء أمس مع رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن، وقال: "نولي أهمية قصوى لمواصلة الحفاظ على قناة مفتوحة وتنسيق أمني ومدني – إن التحركات الدولية ضد إسرائيل ستضر بالرأي العام الفلسطيني وتجعل من الصعب الترويج لعملية سياسية."
- **إذاعة جيش العدو :**خلال مواجهات في بيت أمر قرب الخليل، أصيب مجند بجروح طفيفة جداً، كما أطلقت قوة من الجيش النار على فلسطيني بعد أن رشق القوات بالحجارة.
- **هاليل روزين :**كان من المفترض أن يحتفل أمس قناص حرس الحدود "بارئيل شموئيلي" بعيد ميلاده الـ23، لكنه قُتل على حدود غزة قبل 490 يوماً، وحتى يومنا هذا لم يقبض على قاتله، ولم يتم تصفيته.
- **إنقاذ بلا حدود :**أضرار في حافلة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة قرب مفترق غوش عتصيون- الخليل
- فلسطينيون يرشقون بالحجارة مركبات المستوطنين جنوب غرب الخليل.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **موقع والا العبري :**وقع حوالي 100 "سفير إسرائيلي سابق" على رسالة إلى رئيس الوزراء المكلف نتنياهو أعربوا فيها عن قلقهم بشأن الإضرار بعلاقات "إسرائيل" الخارجية في ضوء سياسات الحكومة الجديدة.
- **معاريف :**رئيس الوزراء يائير لابيد: يحتاج أعداؤنا إلى معرفة أننا لن نقف مكتوفي الأيدي أمام التهديدات التي نراها وجودية، لقد ناقشت هذا الأمر مع رئيس الوزراء المقبل نتنياهو، وهذه واحدة من القضايا القليلة التي يتفق عليها "الجمهور الإسرائيلي"، لن توافق أي "حكومة إسرائيلية" على أن تصبح إيران نووية، وإذا كان من الضروري العمل، فسنتحرك، "إسرائيل" أقوى من كل أعدائها، ولن نتردد في استخدام القوة للحفاظ على سلامة مواطنينا، يجب أن يعرف أعداؤنا أننا في أي لحظة نكون أقوى وأكثر تعقيداً وأشد صرامة منهم – يجب أن يعلم أعداؤنا أننا لن نتردد في إطلاق مروحيات وطائرات وطياري سلاح الجو لحماية إسرائيل من التهديدات القريبة والبعيدة.

- **المتحدث باسم جيش العدو** :رئيس هيئة العمليات الجنرال "عوديد باسيوك": "أعتقد أنه من المهم أن يبدأ العالم برؤية التهديد الإيراني كما هو، الإيرانيون يشعرون بضيق شديد يتفاقم في ظل الصعوبات والفشل في العمل ضدنا في مناسبات متنوعة جزء منها تم الكشف عنه وجزء منها لم يتم الكشف عنه."
- **إذاعة جيش العدو** 10 :منظمات يسارية إسرائيلية في رسالة غير معتادة إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي: "نحن ملتزمون بمساعدة مكتبكم في دفع التحقيق حول الوضع في فلسطين."

الشأن الداخلي:

- **موقع والا العبري** :بعد قرابة شهرين من الانتخابات، ستؤدي الحكومة الـ37 اليمين الدستورية اليوم الخميس، وبذلك تبدأ ولايتها رسمياً، لكن قبل أداء اليمين ستفتتح الجلسة الكاملة للكنيست في الساعة 11:00 بخطاب لرئيس الوزراء المكلف بنيامين نتنياهو الذي سيقدم الخطوط العريضة للحكومة وتوزيع الأدوار، بعد ذلك، سيتحدث زعيم المعارضة المعين يائير لابيد، ثم خطابات لقادة أحزاب المعارضة، بعدها سيتم التصويت على انتخاب رئيس الكنيست أمير أوحانا، ثم التصويت على الثقة للحكومة، وفي نهايته سيُطلب من أعضاء الحكومة أداء قسم الولاء.
- **قناة كان العبرية** :منصور عباس: "عودة والطيبي ساهما بفتح الطريق أمام عودة نتنياهو وبن غفير وسموتريتش إلى سدة الحكم."
- **إذاعة جيش العدو** :نتنياهو يعين رئيس بلدية القدس السابق "نير بركات" وزيراً للاقتصاد.
- **معاريف** :قرر رئيس الوزراء المكلف بنيامين نتنياهو تعيين عضو الكنيست "عميحاي شيكلي" وزيراً للشتات.
- **القناة 12 العبرية** :المستشارة القانونية للحكومة رداً على المحكمة العليا: "الالتماس ضد تعيين بن غفير وزيراً، سابق لأوانه ويجب رفضه بشكل قاطع."
- **إذاعة جيش العدو** :نتنياهو يعيّن "شلومو قرعي" وزيراً للاتصالات.
- **معاريف** :قرر رئيس الوزراء المكلف بنيامين نتنياهو تعيين "أوفير أكونيس" وزيراً للابتكار والعلوم والتكنولوجيا.
- **إذاعة جيش العدو** :نتنياهو يعيّن "ميري ريغيف" وزيرة للنقل.

- **يديعوت أحرونوت :**نتنياهو يعين آفي ديختر وزيراً للزراعة.
- **معاريف :**أعلن رئيس الوزراء المكلف نتنياهو أن عضو الكنيست "يولي إدلشتاين" سيكون رئيساً للجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست.
- **يديعوت أحرونوت :**استنفار لمئات المستوطنين قبل ساعات عند شاطئ عسقلان بعد أنباء عن أن حاوية جديدة من الحاويات التي سقطت من سفينة تجارية بفعل الطقس العاصف، تحتوي على هواتف أيفون وأجهزة لوحية ودراجات كهربائية، وتتجه نحو الشاطئ – سلاح البحرية قبل قليل قام بسحب الحاوية إلى مكان آمن قبل سرقتها.
- **القناة 12 العبرية :**نتنياهو يعيّن "عيديت سيلمان" وزيرة لحماية البيئة – يذكر أن سليمان انشقت عن ائتلاف لابيد في السابق وكانت سبباً في انهيار الائتلاف.
- **القناة 12 العبرية: توزيعة معظم الحقائب الوزارية لحكومة نتنياهو:**

رئيس الحكومة – بنيامين نتنياهو
رئيس الكنيست – أمير أوحنا
وزير الدفاع – يوآاف غالنت
وزير المالية + وزير إضافي بوزارة الدفاع – بتسلئيل سموتريتش
وزير الخارجية – يسرائيل كاتس
وزير الأمن القومي – إيتمار بن غفير
وزير القضاء – يارليف ليفين
نائب رئيس الحكومة + وزير الداخلية+ وزير الصحة – أريبه درعي
وزير البناء والإسكان – يتسحاك غولدكوبنيف
وزير التعليم – إيلي كوهين "تناوب"
وزيرة النقل – ميري ريغيف "تناوب"
وزير الرعاية والرفاه الاجتماعي – يعقوب مارغي
وزير الثقافة والرياضة – ميكي زوهر
وزير الهجرة والاستيعاب – أوفير سوفير
وزير الاتصالات – يوآاف كيش
وزير السياحة – حاييم كاتس
وزير الطاقة – آفي ديختر

تناوب خارجية – رون ديرمر
وزير النقب والجليل – يتسحاك فيسرلاوف
وزير التراث – عميحاي إلياهو
وزير شؤون القدس – مئير بورش
وزيرة البعثات القومية – أوريت ستروك
وزير الشؤون الدينية – ميخائيل ملكيئيلي
وزير إضافي بوزارة التعليم – حاييم بيطون
وزير إضافي بوزارة الرفاه – يوآاف بن تسور
وزيرة – عيديت سيلمان
وزير – داني دانون
نائب وزير بمكتب رئيس الحكومة – آفي ماعوز
نائب وزير الاقتصاد – ألموغ كوهين
نائب وزير النقل – أوري مكليف
نائب وزير الزراعة – موشيه أبوتبول
نائب وزير الداخلية – موشيه أربل

- **موقع والا العبري** :الرئيس هرتسوغ التقى رئيس القوة اليهودية "إيتمار بن غفير" بخصوص المخاوف من قوانين التمييز ضد المثليين، في الاجتماع أطلع الرئيس هرتسوغ بن غفير على القلق الواسع لدى اليهود والعالم من التحركات التي تخطط لها الحكومة الجديدة وطالب بتهدئة الوضع واستيعاب الانتقادات حول القرارات المرتقبة لمعاملة الفئات المختلفة وخاصة المثليين.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **"إيهود باراك"** :"مواطنو إسرائيل يتجهون نحو فترة صعبة ومظلمة مع تشكيل الحكومة الجديدة، أنا مقتنع بأن إسرائيل ستخرج من هذا، لكن لا نعرف كم من الوقت ستستغرق، وما هي الأضرار التي ستكون خلال هذه الفترة، إن حكومة نتنياهو ستسجل في التاريخ كحكومة الظلام، وأنا مقتنع بانه ستكون هناك انتفاضة ضد هذه الحكومة."
- **"منصورعباس** :"بسبب الطيبي وعودة، أهدرنا فرصة تاريخية، أنا لا أفهم ما هو هدفهما في الكنيست.

- **وزير جيش العدو السابق "موشيه بوجي يعلون"** :"اليوم ولأول مرة منذ قيام إسرائيل، ستؤدي حكومة العار، الحكومة الإجرامية، اليمين برئاسة متهم جنائي، ربط مصيره الشخصي بالمجرمين والعنصريين والقوميين، الذين وضعوا وجودنا هنا كدولة يهودية وكمجتمع ديمقراطي ليبرالي في خطر وجودي حقيقي – لا تستسلموا، حاربوا هذه الحكومة بلا خوف حتى تنتهي."

* * *

مقالات

i24NEWS: وزير الخارجية الإسرائيلي المنتهية ولايته بيني غانتس يلمح إلى احتمال شن هجوم جوي على إيران

"قد تعبرون السماء الى الشرق في غضون سنتين أو ثلاث والمشاركة في هجوم على مواقع نووية في إيران نعمل على الاستعداد لملاقاته": قال وزير الأمن الإسرائيلي المنتهية ولايته بيني غانتس يوم الأربعاء لطياري سلاح الجو الإسرائيلي إنهم قد يشاركون في هجوم محتمل في إيران "في غضون عامين أو ثلاثة أعوام ."

وقال غانتس في دورة تخرج في جنوب إسرائيل إن "إسرائيل زادت بشكل كبير من استعدادها في السنوات الأخيرة وتستعد لاحتمال شن هجوم على إيران". وأضاف "قد تعبرون السماء الى الشرق في غضون سنتين أو ثلاث والمشاركة في هجوم على مواقع نووية في إيران نعمل على الاستعداد لملاقاته." أبدت إسرائيل قلقها بشكل متزايد بشأن برنامج إيران النووي، وأكد مسؤولون أن الدولة اليهودية ستقوم بكل ما هو ضروري لمنع خصمها الإقليمي من امتلاك قدرات نووية. قد يضطر بعضكم إلى التحليق في عمق الأراضي اللبنانية والسورية، أو الخروج في مهام لإنقاذ اليهود من جميع أنحاء العالم. وقال المسؤول الأمني إنني أؤمن بقدرتكم على النجاح بهذه المهام، ليس فقط بفضل الطائرة الممتازة التي ستستخدمونها، ولكن بفضل أخلاقكم ومهنيتكم."

قبل وقت قصير من إدلاء غانتس بتصريحاته، أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته يائير لابيد تحذيرًا للجمهورية الإسلامية، مشيرًا إلى تدريب مشترك مع القوات الجوية الأمريكية في وقت سابق من هذا الشهر لمحاكاة هجمات ضد إيران ووكلائها في الشرق الأوسط. وقال لابيد: "يتوجب على أعدائنا أن يعرفوا أننا لن نقف مكتوفي الأيدي في مواجهة التهديدات التي نعتبرها وجودية." لقد ناقشت هذا الأمر مع رئيس الوزراء الجديد بنيامين نتنياهو، وهو أحد القضايا القليلة التي تحظى بإجماع الرأي العام الإسرائيلي. لن تقبل أي حكومة إسرائيلية أن تصبح إيران قوة نووية. إذا كان من الضروري العمل، فسنتحرك."

* * *

i24NEW: بنيامين نتنياهو يعلن عن المناصب الوزارية النهائية لحزب الليكود وجدول الحكومة

"للشعب اليهودي حق حصري وغير قابل للتصرف في جميع أنحاء أرض إسرائيل. ستعمل الحكومة على تعزيز وتطوير المستوطنات في جميع أنحاء أرض إسرائيل"

عين رئيس الوزراء الإسرائيلي المكلف بنيامين نتنياهو، الأربعاء، المناصب الوزارية النهائية من حزب الليكود وأعلن عن جدول أعمال حكومته الجديدة، قبل يوم من أداء اليمين المتوقع اليوم الخميس. وتضمن جدول الأعمال - أول اتصال رسمي للحكومة مع الجمهور حول أهدافها وأولوياتها - تتمحور حول توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقوانين التي ستحد من سلطة المحاكم. وجاء في جدول الأعمال أن"للشعب اليهودي حق حصري وغير قابل للتصرف في جميع أنحاء أرض إسرائيل. ستعمل الحكومة على تعزيز وتطوير المستوطنات في جميع أنحاء أرض إسرائيل " في إشارة إلى (الجليل والجولان في الشمال، والنقب في الجنوب، والضفة الغربية).

وأوضح جدول الأعمال عن نوايا الحكومة فيما يتعلق بالقانون والنظام، "ستتخذ الحكومة خطوات لضمان الحوكمة واستعادة التوازن المناسب بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية"، مشيرًا إلى "قانون تجاوز" مخطط سيسمح للكنيست بإعادة تشريعات القوانين التي ألغتها المحكمة العليا غير ديمقراطي، إلى جانب خطط لمنح السياسيين مزيدًا من السيطرة على اختيار القضاة. كما واصل نتنياهو إبلاغ أعضاء برلمان الليكود بمناصبهم في الحكومة الجديدة، حيثتم اختيار يوآف غالانت - وهو جنرال كبير سابق في الجيش - وزيرا للأمن، وسيكون تساحي هنغبي الرئيس المقبل لمجلس الأمن القومي، وسيعود وزير الخارجية السابق يسرائيل كاتس إلى هذا المنصب الذي شغله آخر مرة في عام 2020. وتم اختيار يوآف كيش، الذي شغل سابقًا منصب نائب وزير الصحة، كوزير للتعليم المقبل ومنسق بين الحكومة والكنيست، وسيكون حاييم كاتس وزيراً للسياحة، في ما سيكون أمير أوحانا رئيسا للكنيست، وأوفير كاتس سيكون رئيسا للائتلاف.

* * *

i24NEWS: جاء هذا بعد اجتماع كوخافي مع رئيس الوزراء المكلف بنيامين نتنياهو أمس وتصريحات سموتريش

بن غفير يسعى إلى انتزاع حرس الحدود من مسؤولية الشرطة في إسرائيل وجعلها تحت إشراف وزير الأمن القومي

حرس الحدود يعمل كذراع تنفيذية للجيش خاصة أمام التجمعات المدنية في البؤر المقامة في الضفة الغربية وهو ما يشي بتخطيط بن غفير لتأجيل تنفيذ قرارات هدم البؤر وقد تم الكشف صباح الخميس، عن بند إضافي مثير للجدل بقي طي الكتمان خلال المفاوضات المطولة التي جرت بين الليكود وحزب عوتسما يهوديت برئاسة ايتامار بن غفير يتطرق إلى انتزاع حرس الحدود من مسسؤولية الشرطة ونقلها لمسؤولية وزارة الأمن الداخلي على أساس تحويلها إلى جسم مستقل على غرار مصلحة السجون، وفق النشر في واينت .فقد جاء في المادة 90 من الاتفاقية أنه "ستستلم الحكومة في غضون 90 يومًا من إنشائها قرارًا مقدمًا من وزير الأمن القومي لتنظيم الحرس الوطني الإسرائيلي وسيتضمن سيناريو تبعية مفصل ومقرًا وهيكلا تنظيميا وصلاحيات وملكات وظائف وميزانية إضافية إضافة إلى موازنات الأمن القومي كما هو متفق عليه هنا"، كما جاء في المادة 90 من الاتفاقية. "كجزء من القرار، سيتخذ القرار بفصل حرس الحدود عن الشرطة، وتحويله إلى هيئة مستقلة ذات وضع مشابه لمصلحة السجون، وإخضاعها للوزير وإجراء تعديلات تشريعية وفقًا لذلك. ستوعز الحكومة استكمال ملكات الاحتياط الخاصة بحرس الحدود بما يصل إلى 46 كتيبة كاملة."

يذكر أن بن غفير طالب بوضع كتائب حرس الحدود التي تعمل في الضفة الغربية تحت إمرته وهو ما أثار مخاوف رئيس أركان الجيش الإسرائيلي وطلب الاجتماع مع رئيس الوزراء المكلف إثر نزوله عند طلبات بن غفير التي تهدد وحدة القرار في مؤسسة الجيش، وفق ما قال كوخافي . وتخدم حتى الساعة 18 كتيبة من حرس الحدود تخضع لقيادة الجيش الإسرائيلي بالكامل بما في ذلك ضمان معاشاتهم من ميزانية وزارة الأمن إضافة إلى تأمينها كافة المعدات القتالية المطلوبة لنحو ألفي مقاتل. وبحسب واينت فإن حرس الحدود يعمل بإمرة الجيش كذراع تنفيذية خاصة أمام التجمعات المدنية في البؤر المقامة في الضفة الغربية وهو ما يشي بأن بن غفير سيتمكن من خلال السيطرة على تلك القوات تأجيل تنفيذ قرارات هدم البؤر غير القانونية .

من المتوقع أن تؤدي اليوم الخميس، حكومة بينامين نتنياهو التي تستند إلى أكبر تجمع من الأحزاب اليمينية والدينية اليمين الدستورية وسط امتعاض قطاع كبير من السياسيين الفاعلين في الكنيست وخارجها حيث من المتوقع انطلاق مسيرة احتجاجية ضخمة بالتزامن مع أداء الحكومة اليمينية القسم على خلفية القوانين

المتسرعة التي تم تشريعها لتسيير مصالح وزراء في الحكومة المقبلة على رأسهم آريه درعي وبن غفير وبتسالئيل سموتريتش.

* * *

i24news: على وقع تقويض صلاحيات رئاسة الأركان: غانتس يدعو قادة الجيش إلى "الدفاع عن مبادئهم والمحافظة على الجيش الإسرائيلي وقيمه"

"أنتم وأنتن القابضون على عجلة القيادة، أنتم تتحملون مسؤولية أمن الدولة، كما أنكم مسؤولون عن توجيه الدفةلكي تنجحوا في ذلك يتعين عليكم التمسك بمبادئكم"

أدلى وزير الأمن المنتهية ولايته بيني غانتس بتصريحات على خلفية الاتفاقات الائتلافية ولا سيما القوانين الجديدة التي قضمت من صلاحيات رئيس أركان الجيش، ناهيك عن مكانة المفوض العام للشرطة في ما عرف بقانوني درعي-سموتريتش وبن غفير من جهة أخرى . وضمن غانتس تصريحاته تحذيرات تنم عن قلقه حيال الحكومة القادمة، التي يتوجب عليها أن "تردع إيران، وليس رئيس الأركان القادم أو الحالي، وليس المفوض". وأضاف غانتس في مقابلة إذاعية على راديو Ynet صباح اليوم (الأربعاء)، إن "سموتريتش وبن جفير يجران الحكومة القادمة باتجاهات متطرفة للغاية، وسيدفع المتدينون (الحريديم) المتعاونون معهما ثمن ذلك بأنفسهم."

في وقت لاحق، خلال كلمة ألقاها في حفل تخريج طيارين، في قاعدة حتسريم الجوية، وجه غانتس كلامه لقادة الجيش الإسرائيلي "أنتم وأنتن القابضون على عجلة القيادة، أنتم تتحملون مسؤولية أمن الدولة، كما أنكم مسؤولون عن توجيه الدفة. لكي تنجحوا في ذلك - يتعين عليكم وعلى جميع قادة الجيش الإسرائيلي التمسك بمبادئكم، والجهر بالحقيقة المهنية والقيادية، والحفاظ على الجيش الإسرائيلي وقيمه بأي ثمن."

رئيس الأركان المنتهية ولايته أفيف كوخافي ألقى كلمة بدوره في تلميح ضمني لنوايا سموتريتش: "الطيارون والطيارات الشباب، أنتم تنهون فصلًا مهمًا في حياتكم وأنا كذلك. وأنا مطمئن. بفضل الناس والجنود والقادة على حد سواء، وبفضل النوعية البشرية والتفاني والاستعداد، هم يواصلون المسير لإكمال المهمة. أنا مطمئن بسبب العقل، والابتكار، وأنا مطمئن بسبب الروح التي تميز الجيش الإسرائيلي، روح الوحدة والتقيد برسمية الدولة التي تضع مصلحة البلد أولاً. أنا مطمئن لأننا نحترم كل شخص ونعطيه مكانه. أنا مطمئن لأننا نموذج للشراكة والوحدة." وأضاف غانتس في مقابلة صباح اليوم على راديو واينت، "نحن نطالب برفع الرايات الحمراء سواء على صعيد الأداء الحكومي، أو حل الوزارات، أو الأمن والتعليم، وعلى وجه الخصوص من وجهة النظر الاجتماعية .

وكان غانتس قد صرح أنه وافق بالتشاور مع رئيس الوزراء المنتهية ولايته يائير لابيد لرئيس الأركان أفيف كوخافي الاجتماع برئيس الوزراء المكلف نتنياهو نظرا لخطورة التصريحات المتلاحقة من جانب مركبات الائتلاف وآخرها التلويح بتمديد فترة الانتظار للعاملين في جهاز الأمن الساعين للالتحاق بالسلك السياسي. وأضاف "أنا أحترم نتائج الانتخابات، لكنني متخوف جدا وأحذر من الاتجاه الذي نذهب اليه، حيث أنه متطرف وايضا خطير أمنيا".

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الإصلاح القضائي وتعزيز الهوية اليهودية: المبادئ التوجيهية لسياسة الائتلاف الحكومي الجديد

قبل يوم من الموعد المقرر لتأدية اليمين، نتنياهو ينشر قائمة الأهداف المشتركة بين أحزاب الحكومة الإسرائيلية الـ 37

بقلم كاري كيلر-لين و ميخائيل باخنر

قبل يوم من تأدية الحكومة لليمين، نشر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو المبادئ التوجيهية لائتلافه الجديد وجدول أعماله الشامل، ووعد بالبناء في جميع أنحاء البلاد بما في ذلك الضفة الغربية، وكذلك اتخاذ خطوات "لإعادة التوازن" بين البرلمان والحكومة والقضاء. ومن بين البنود المختلفة وعود بتعزيز الهوية والتراث اليهوديين في إسرائيل مع احترام التقاليد الدينية الأخرى، والحفاظ على الدين والوضع الراهن للدولة، ومحاربة الجريمة في المجتمع العربي، وخفض الأسعار وتحسين وسائل النقل العام. والوثيقة ليست ملزمة قانونا، ولا توضح العديد من الوعود الواردة في الاتفاقات الائتلافية الموقعة مع كل حزب من الأحزاب الشريكة على حدة (والتي هي أيضا غير ملزمة قانونا). ومع ذلك، فهي مرتبطة بجميع الاتفاقات الائتلافية وتعتبر جزءا لا يتجزأ منها.

على الرغم من انتقادات المستشارة القانونية للحكومة والائتلاف المنتهية ولايته للسياسات المقصودة للحكومة الجديدة بدعوى أنها قد تؤدي إلى تآكل الديمقراطية الإسرائيلية، لا توجد دعوة صريحة للحفاظ على القيم والمؤسسات الديمقراطية. وقال نتنياهو إنه سيدافع عن القيم الديمقراطية، بينما يسعى حزبه الليكود إلى إصلاح قضائي يهدف إلى زيادة الضوابط والموازين بين البرلمان والقضاء.

وتنضم المبادئ التوجيهية، التي ينبغي تقديمها للكنيست قبل 24 ساعة من أداء الحكومة لليمين، إلى مجموعة من الاتفاقات الائتلافية الموقعة مؤخرا مع مختلف الأحزاب المتحالفة. بعد شهرين من قيادة كتلة أحزاب

اليمين واليمين المتطرف والأحزاب الحريدية إلى الفوز في الانتخابات التي أجريت في الأول من نوفمبر، وبعد تمرير مجموعة من التشريعات لتلبية مطالب حلفائه، أزال نتنياهو أخيرا جميع العقبات الظاهرية أمام تشكيل حكومته. وتمثل المبادئ التوجيهية أول بلاغ رسمي للحكومة القادمة للجمهور حول أولوياتها ونواياها، وتحدد قائمة بالأهداف التي تسعى جاهدة لتحقيقها والإجراءات التي تريد اتخاذها.

وقال أمير فوكس، الخبير في المؤسسات الديمقراطية في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، "هذا أمر مهم، لأننا نستمع إلى ما ستفعله الحكومة، وما هي أولوياتها وما هي المشاكل التي تريد حلها، وما هي الإصلاحات التي تعتزم تنفيذها." وأضاف فوكس أنه "إجراء شكلي أيضا" يتطلبه قانون أساس: الحكومة، و "ليس ملزما على الإطلاق"، مما يعني أن الحكومة لا يمكن أن تكون ملزمة قانونا بالتزاماتها. وفيما يلي ترجمة تايمز أوف إسرائيل للمبادئ الأساسية للحكومة الإسرائيلية السابعة والثلاثين:

ستعمل الحكومة وفقا للمبادئ التوجيهية التالية:

- للشعب اليهودي حق حصري وغير قابل للتصرف في جميع أنحاء أرض إسرائيل. ستعمل الحكومة على تعزيز وتطوير الاستيطان في جميع أجزاء أرض إسرائيل – في الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة.
- ستعمل الحكومة بنشاط لتعزيز الأمن القومي وتوفير الأمن الشخصي لمواطنيها، بينما ستكافح بحزم وإصرار العنف والإرهاب.
- ستعمل الحكومة على مواصلة محاربة برنامج إيران النووي.
- ستعمل الحكومة على تعزيز مكانة القدس.
- ستعمل الحكومة على تعزيز السلام مع جميع جيراننا مع الحفاظ على أمن إسرائيل ومصالحها التاريخية والوطنية.
- ستسعى الحكومة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تطوير المناطق الهامشية وتقليص الفجوات الاجتماعية، مع محاربة الفقر بلا هوادة من خلال التربية والتعليم والتوظيف وزيادة المساعدة للشرائح الأضعف من السكان.
- ستعمل الحكومة على تشجيع استخدام المواصلات العامة وحل مشاكل الازدحام المروري على الطرق.

- ستقدم الحكومة خطة للتعامل مع ارتفاع تكلفة المعيشة وستعمل على خلق ظروف اقتصادية من شأنها تمكين النمو المستدام.
- ستنظر الحكومة إلى خفض أسعار المساكن وزيادة المعروض من الشقق باعتبار الأمر هدفا وطنيا، وستعمل على خفض أسعار المساكن.
- ستتخذ الحكومة خطوات لضمان الحوكمة واستعادة التوازن المناسب بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- ستعمل الحكومة على زيادة الهجرة اليهودية من جميع البلدان في جميع أنحاء العالم.
- ستعتبر الحكومة التعليم أولوية وطنية عليا وستعمل على القيام بإصلاحات في جهاز التعليم مع ضمان المساواة بين جميع السكان في أنظمة التعليم المختلفة، وتعزيز الهوية اليهودية.
- ستحافظ الحكومة على الطابع اليهودي للدولة وعلى تراث إسرائيل، وستحترم ممارسات وتقاليد أفراد جميع الأديان في البلاد وفقا لقيم وثيقة الاستقلال.
- سيتم الحفاظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بقضايا الدين والدولة كما كان منذ عقود في إسرائيل، بما في ذلك ما يتعلق بالأماكن المقدسة.
- ستعمل الحكومة على معالجة مشكلة الأمن الشخصي في المجتمع العربي ومحاربة الجريمة في المجتمع العربي، مع تشجيع التعليم وتوفير الحلول المناسبة والملائمة للشباب والاستثمار عند الضرورة في البنية التحتية في البلدات العربية.
- ستعمل الحكومة على تطوير التدريب المهني والتعليم في المهن التكنولوجية من أجل تلبية الاحتياجات الحالية للصناعة في إسرائيل بشكل ملائم كعامل نمو اقتصادي رئيسي.
- ستعمل الحكومة على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة من أي نوع في الحياة المجتمعية، مع المساعدة في تعليمهم وتوظيفهم، وستعتني بالاحتياجات الأساسية لأولئك غير القادرين على إعالة أنفسهم، وستعمل على تحسين وضع كبار السن والمعاقين والأسر التي لديها العديد من الأولاد.
- ستعمل الحكومة على حماية البيئة في إسرائيل، وتحسين جودة الحياة لسكان الدولة، وجعل إسرائيل تساهم في الجهود العالمية المتعلقة بقضايا المناخ والبيئة.

- ستعمل الحكومة على تعزيز قوات الأمن وتقديم الدعم للجنود وأفراد الشرطة لمحاربة الإرهاب ودحره.
- ستعمل الحكومة على الاعتراف بهضبة الجولان كمنطقة استراتيجية ذات إمكانات تنموية واسعة، وستقود موجة من الاستيطان والتطوير وتعزيز المبادرات مع الحفاظ على قيم الجولان الفريدة المتمثلة في الطبيعة والإنسانية والبيئة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: في مقال رأي في صحيفة "وول ستريت جورنال"، سموتريتش يقول إن الحكومة الجديدة تريد أن تجعل إسرائيل أشبه بأمريكا

وزير المالية القادم يقول إنه يهدف إلى تعزيز السوق الحروحرية التعبيرويجادل بأن "الحكومة الإسرائيلية الجديد ليست ما سمعتموه"

قال رئيس حزب اليمين المتطرف "الصهيونية الدينية"، بتسلئيل سموتريتش، يوم الأربعاء في مقال رأي نشرته صحيفة" وول ستريت جورنال "إن الإصلاحات المثيرة للجدل التي طرحها الإئتلاف الحكومي المقبل تسعى فقط إلى جعل إسرائيل أشبه بالولايات المتحدة. في المقال الموجه كما يبدو إلى الرأي العام الأمريكي، قال وزير المالية المقبل إن وسائل الإعلام الأمريكية شوهت سمعته، معتبرا أن تصويره على أنه معني بتطبيق الشريعة اليهودية في إسرائيل هو أمر خاطئ.

وكتب سموتريتش في مقال تحت عنوان "حكومة إسرائيل الجديدة ليست ما سمعتموه": "في الواقع، نحن نسعى إلى تعزيز حريات كل مواطن والمؤسسات الديمقراطية في البلاد، مما يجعل إسرائيل أقرب إلى النموذج الليبرالي الأمريكي."

وقّع رئيس الوزراء المقبل بنيامين نتنياهو يوم الأربعاء على اتفاقات ائتلافية مع شريكي الليكود الحريريين، حزبي "شاس" و"يهدوت هتوراة"، ومع أحزاب اليمين المتطرف "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت" و"نوعم." ومن المقرر أن تؤدي الحكومة الجديدة اليمين في مراسم يوم الخميس. يمثل الائتلاف المكون من 64 عضوا من أصل 120 عضو كنيست الحكومة اليمينة الأكثر تشددا في تاريخ إسرائيل الحديث الممتد 75 عاما.

في مقال الرأي، برر سموتريتش الإصلاحات المزمعة في الجهاز القضائي والتي من شأنها الحد من سلطة القضاء باعتبارها محاولة لتقليد النموذج الأمريكي. وقال "في الولايات المتحدة، يعين السياسيون المنتخبون

قضاة فدراليين، بمن فيهم قضاة المحكمة العليا، مما يجعل هيئة المحكمة مستجيبة بشكل غير مباشر على الأقل للشعب. في إسرائيل، يتمتع قضاة المحكمة العليا بحق النقض على تعيينات جديدة في المحكمة، إن تركيزنا على الإصلاح القضائي يهدف إلى تقريب إسرائيل من النموذج السياسي الأمريكي ببعض الضوابط المحدودة لضمان احترام النظام القضائي للقانون. نسعى لتعيين قضاة في اسرائيل في عملية مشابهة لتلك التي في أمريكا." وقال سموتريتش أيضا إنه كوزير للمالية يعتزم الدفع بأجندة السوق الحر وتضييق الخناق على نقابات العمال الإسرائيلية. وكتب يقول: "يشمل ذلك إزالة الضوابط الحكومية على الأسعار وقيود الاستيراد التي حدت من المنافسة وأبقت على أسعار المستهلك مرتفعة، فضلا عن الإصلاحات التنظيمية وتخفيف السيطرة البيروقراطية على المصالح التجارية الصغيرة."

فيما يتعلق بمسألة الدين والدولة، تعهد النائب اليميني المتطرف بأن "الحكومة الجديدة لن تسعى أبدا إلى فرض أي شيء على أي مواطن يتعارض مع معتقداته". اقترحت "الصهيونية الدينية" قانونا يسمح للمصالح التجارية برفض تقديم خدمة لبعض العملاء على أساس معتقداتها الدينية. وكتب "هذا لا يختلف عن الحقوق التي أكدتها المحكمة العليا الأمريكية مؤخرا في قرارها في قضية .Masterpiece Cakeshopعلى عكس بعض التقارير الأمريكية، نسعى إلى حماية جميع المواطنين من الإكراه الذي قد يتعارض مع ضميرهم – لا أكثر"، مشيرا إلى قرار صدر عام 2018 سمح لخباز في كولورادو برفض تحضير كعكة زفاف لزوجين مثليين.

كما زعم سموتريتش في مقالته أن الإصلاحات المقترحة لسياسة الحكومة في الضفة الغربية لن تتضمن "تغيير الوضع السياسي أو القانوني للمنطقة." إلا أن اتفاق حزبه مع الليكود يلتزم مبدئيا بضم الضفة الغربية، مع مراعاة اعتبارات رئيس الوزراء، وكذلك شرعنة بؤر استيطانية التي تعتبرها الحكومة الإسرائيلية حاليا غير قانونية. بالإضافة إلى ذلك، أعرب سموتريتش عن هدفه المتمثل في إنهاء البناء الفلسطيني في المنطقة C من الضفة الغربية، معتبرا أن هناك "مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي لتسهيل استيلاء الفلسطينيين على المنطقةC ، الجزء الوحيد من يهودا والسامرة حيث يُسمح لليهود حاليا العيش بموجب اتفاقية أوسلو."

ومع ذلك، وفقا للاتفاقية، كان من المفترض أن يكون الوجود الإسرائيلي في المنطقة C مؤقتا وأن تخضع المنطقة تدريجيا لسلطة السلطة الفلسطينية. وبحسب ما ورد تعتزم إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تحميل نتنياهو المسؤولية الشخصية عن تصرفات نواب اليمين المتطرف في الحكومة الجديدة. كما تخطط لتجنب التعامل قدر الإمكان مع العناصر الأكثر تشددا في الحكومة المقبلة، مثل سموتريتش، ووزير الأمن القومي

القادم إيتمار بن غفير، وآفي معوز، المشرع المناهض لمجتمع الميم الذي تم تعيينه نائب وزير في مكتب رئيس الوزراء.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: قادة يهود أمريكيون يعربون عن قلقهم بشأن الحكومة الإسرائيلية المقبلة

مسؤولون تنفيذيون من منظمات رئيسية يحذرون من أن اقتراحات شركاء نتنياهو التي تستهدف مجتمع الميم والنساء وغير الأرثوذكس ستؤدي إلى احتجاجات يقودها يهود من أمام السفارة الإسرائيلية

بقلم جيكوب ماغيد

حذر مسؤولون تنفيذيون من المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى، مسؤولة دبلوماسية إسرائيلية رفيعة خلال اجتماع في واشنطن في وقت سابق من هذا الشهر، من أن السياسات التي يروج لها شركاء رئيس الوزراء الجديد بنيامين نتنياهو في الائتلاف تخاطر بإلحاق أضرار جسيمة بعلاقات اسرائيل مع الشتات. عُقد الاجتماع في 7 ديسمبر في ذروة المفاوضات الائتلافية التي أجراها نتنياهو مع رؤساء مختلف الأحزاب الأرثوذكسية المقرر انضمامها إلى حكومته.

وفي الأيام السابقة، وافق نتنياهو على منح رئيس حزب "نوعم" اليميني المتطرف آفي معوز دورا في الحكومة المقبلة مع سلطة على وحدة في وزارة التربية والتعليم مسؤولة عن التعليم غير النظامي في المدارس الإسرائيلية. وأعلن رئيس الحزب المناهض للمثليين لاحقا أنه سيعمل على إنهاء خدمة الإناث في الجيش الإسرائيلي وموكب الفخر السنوي للمثليين في القدس. كما طالب المفاوضون من أحزاب اليمين المتطرف "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت" و"نوعم"، إلى جانب حزبي "شاس" و"يهدوت هتوراة" الحريديين، في محادثاتهم مع نتنياهو في ذلك الوقت بأن تتوقف إسرائيل عن الاعتراف بالتحول إلى اليهودية من خلال التيارات غير الأرثوذكسية، بالإضافة إلى إلغاء ما يسمى بـ"بند الحفيد" في قانون العودة الإسرائيلي، الذي يضمن المواطنة لأي شخص يكون أحد والديه أو أحد الجدين على الأقل يهوديا، بشرط ألا يمارس ديانة أخرى.

على هذه الخلفية، عقدت رئيس مكتب الشتات في وزارة الخارجية شولي دافيدوفيتش اجتماعا في السفارة الإسرائيلية في واشنطن مع حوالي عشرة مدراء تنفيذيين من المنظمات اليهودية الرئيسية، بما في ذلك مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى، والكنيس المتحد لليهودية المحافظة، الاتحاد الأرثوذكسي، المجلس

الوطني للمرأة اليهودية، الاتحاد اليهودي لواشنطن الكبرى، مجلس علاقات المجتمع اليهودي في واشنطن الكبرى، ومؤسسة نعومي ونحميا كوهين.

وتحدث ثلاثة مشاركين في الاجتماع مع تايمز أوف إسرائيل حول الاجتماع غير الرسمي "المكثف"، والذي كشف عنه موقع "أكسيوس" الإخباري لأول مرة. وقال أحد المسؤولين التنفيذيين اليهود: "أعتقد أن [السفارة الإسرائيلية] قصدت أن يكون الاجتماع اجتماع 'نحن هنا من أجلكم'، ولكن الذين كانوا هناك قالوا 'لحظة واحدة، ليس كل شيء كما هو، وليس كل شيء طبيعي'. هذه مشكلة كبيرة لليهود الشتات، ويمكن أن تكون مشكلة كبيرة بالنسبة لكم."

أعرب المشاركون عن قلقهم بشأن المقترحات التي طرحها شركاء نتنياهو في الائتلاف والتي تستهدف أفراد مجتمع الميم والمساواة بين الجنسين واليهود غير الأرثوذكس والفلسطينيين، كما قال مسؤول تنفيذي ثان، موضحا أن هذا لم يتم بطريقة خبيثة وأن الهدف كان فقط "نقل القلق الذي يصلنا من مجتمعاتنا."

وقال المسؤولون التنفيذيون الذين تحدثوا مع تايمز أوف إسرائيل، إن الدبلوماسيين الإسرائيليين الذين تواجدوا في الغرفة استخدموا الاجتماع إلى حد كبير للاستماع، لكن بدوا مندهشين من درجة التحذير، التي "لا يبدو أنهم على دراية بها." وقال أحد المشاركين: "كانت هذه مجموعة من التيار السائد التي قاموا بجمعها، وأنا أعتقد أنه لهذا السبب كان الأمر مقلقا لهم."

كما قال المسؤول التنفيذي اليهودي، إنهم يدركون أن المدافعين عن الحكومة القادمة يحثون على اتباع نهج الانتظار والترقب، "ومع ذلك ، يتعين على السفارة الإسرائيلية أن تفهم أنه إذا كان هدفها هو إقامة صلة عميقة بين يهود الشتات ودولة إسرائيل، [حينها] فإن حتى مجرد الحديث أو التكهنات حول انتزاع حقوق المثليين أو النساء أو اليهود الإصلاحيين، وما إلى ذلك، يؤثر بالفعل على العلاقة التي يقيمها الناس مع دولة إسرائيل." كما قال أحد المشاركين: "إذا كان ذلك بدأ بالفعل يؤثر على الناس الآن، فتخيل ما سيكون عليه الحال إذا تحققت هذه الأشياء."

وكررت شيلا كاتس، الرئيسة التنفيذية للمجلس الوطني للمرأة اليهودية، التي وافقت على التحدث بشكل رسمي عن الاجتماع، هذا الشعور. وقالت في إشارة إلى قرار المحكمة العليا الأمريكية الذي يشرع الإجهاض، والذي تم نقضه في يونيو "على مدى السنوات العديدة الماضية، كان الناس يعبّرون للمجلس الوطني للمرأة اليهودية عن قلقهم من إلغاء حكم 'رو.'" وأضافت: "لكننا لم نكن نشعر بالقلق. كنا نتعامل بجدية مع التهديدات التي كانت نتعرض لها في هذا البلد من قبل السياسيين والقضاة. لقد تعلمنا من ذلك أنه عندما

يقول السياسيون والمسؤولون المنتخبون أو أي قاض إنهم يريدون سلب حقوقك، عليك أن تصدقهم وأن تتصرف وأن تنظم نفسك وفقا لذلك."

أحد المشاركين حذر الدبلوماسيين الإسرائيليين من أنه ينبغي عليهم توقع تنظيم احتجاجات من أمام السفارة الإسرائيلية إذا تم وضع بعض السياسات التي ينادي بها أعضاء ائتلاف نتنياهو. "وليس فقط ليهود أمريكيين من اليسار الرديكالي. سيحتج أيضا يهود أمريكيون من التيار السائد. أعتقد أن هذا فاجأهم حقا وكانت هناك إيماءات رأس عبرت عن الموافقة على هذا الشعور"، على حد تعبيره. ورفضت وزارة الخارجية الرد على طلب للتعليق على الاجتماع الخاص.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: دبلوماسيون وسفراء سابقون يحذرون من أن الحكومة الجديدة ستضر بمكانة إسرائيل العالمية

وقع أكثر من 100 موظف سابق في وزارة الخارجية رسالة تفيد أن الدولة قد تواجه "تداعيات سياسية و اقتصادية واسعة النطاق" إذا قام التحالف القادم بتنفيذ سياسات يمينية متشددة

وقع أكثر من 100 دبلوماسي وسفير إسرائيلي سابق يوم الأربعاء رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء الجديد بنيامين نتنياهو يحذرون فيها من الإضرار بمكانة إسرائيل العالمية إذا نفذت الحكومة الجديدة سياسات يمينية متشددة.

في الرسالة، التي نُشرت باللغتين العبرية والإنجليزية، أعرب الموقعون عن "قلقهم العميق إزاء الضرر الجسيم الذي قد يلحق بعلاقات إسرائيل الخارجية، ومكانتها الدولية ومصالحها الأساسية في الخارج، نتيجة ما يبدو أنه سياسة الحكومة القادمة." وأشارت الرسالة إلى مخاوف بشأن التغييرات المحتملة في السياسة في الضفة الغربية وإحداث "قوانين متطرفة وتمييزية" من شأنها أن تسمح لمقدمي الخدمات برفض تقديم الخدمة لأسباب دينية، كما اتفقت الأطراف التي ستشكل الحكومة الجديدة في صفقات الائتلاف.

ومن دون الإشارة إلى أي مقترحات محددة، حذرت الرسالة أيضًا من إمكانية تقويض حرية التعبير والقيم الديمقراطية، بينما أضافت أن قرارات تقييد استقلال القضاء أو رفض معاهدة دولية تهدف إلى محاربة العنف ضد المرأة يمكن أن تضر بصورة إسرائيل كدولة ليبرالية وديمقراطية. وقال الموظفون السابقون في وزارة الخارجية إنهم قلقون من ردود الفعل التي قد تضر بتحالف إسرائيل مع الولايات المتحدة وتقضي على

التقدم المحرز في اتفاقيات التطبيع مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب. كما حذروا من أن إسرائيل قد تواجه عقوبات وملاحقة قضائية في المحاكم الدولية.

وقال الموقعون: "سيتم إلحاق ضرر جسيم أيضًا بشبكة العلاقات المعقدة بين إسرائيل والمجتمعات اليهودية في جميع أنحاء العالم وبصورة إسرائيل الدولية." وحذروا من أن التداعيات ستشمل "تداعيات سياسية واقتصادية واسعة النطاق" على إسرائيل.

وقالت الوثيقة أن قرار الأمم المتحدة حول تدخل محكمة العدل الدولية في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني "سيتأثر بشدة" بسياسات الحكومة الجديدة وأفعالها. وأضافت "سيكون لهذا أيضا تداعيات واسعة النطاق على الاستثمار الأجنبي والنشاط التجاري في إسرائيل، وسيعزز محاولات تقويض شرعية إسرائيل." وصدرت الرسالة قبل يوم واحد من موعد أداء اليمين للحكومة الجديدة، والتي ستكون الأكثر يمينية ودينية في تاريخ إسرائيل.

وقد تجاهل نتنياهو إلى حد كبير المخاوف بشأن ائتلافه القادم، واتهم خصومه السياسيين بتحريف أجندته بينما تعهد بعدم الإضرار بحقوق مجتمع الميم وحقوق الأقليات الأخرى، وأصر على أنه سيكون صاحب القرار.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: اعتقال صحفي يساري بسبب تغريدات تشيد بمنفذي الهجمات الفلسطينيين

استجواب يسرائيل فراي، الذي قال إن الرجل الذي خطط لهجوم في تل أبيب هو "بطل"، تحت طائلة التحذير بعد تجاهل الاستدعاءات، بحسب الشرطة؛ النقاد يدينون "الاعتقال السياسي"

اعتُقل الصحفي يسرائيل فراي يوم الثلاثاء، واستُجوب تحت طائلة التحذير لساعات بسبب عدة تغريدات أشاد فيها بمنفذي الهجمات الفلسطينيين لبحثهم عن أهداف عسكرية إسرائيلية، وليس أهدافا مدنية. وقالت إدارة شرطة تل أبيب في بيان إن فراي تجاهل عدة استدعاءات للحضور للاستجواب، وقال إنه سيرفض المشاركة في أي تحقيق. وقالت الشرطة أنه تم إصدار مذكرة توقيف بحقه، وتم التحقيق معه بتهمة التحريض على الإرهاب والعنف. وتم إطلاق سراحه لاحقا.

ونشر فراي، وهو فرد استثنائي في المجتمع اليهودي المتشدد لاعتناقه آراء سياسية يسارية متطرفة، تغريدة في سبتمبر عن فلسطيني اعتقل واتهم بالتخطيط لهجوم واسع النطاق في تل أبيب. : "انظروا إلى البطل: لقد

سافر طوال الطريق من نابلس إلى تل أبيب، وعلى الرغم من كل الإسرائيليين المحيطين به والذين شاركوا في قمع وسحق وقتل شعبه – لقد بحث عن أهداف مشروعة وتجنب إيذاء الأبرياء"، غرد فراي ردا على الاعتقال. "في عالم مناسب، سيحصل على ميدالية."

وبينما ادعى الفلسطيني الذي تم اعتقاله أنه كان يسعى لمهاجمة جنود الجيش الإسرائيلي، قال مسؤول أمني في وقت سابق أن حركة "عرين الأسود" التي مقرها نابلس أرسلته لمحاولة تنفيذ هجوم "واسع النطاق" في تل أبيب.

وفي أكتوبر الماضي، رد فراي على إطلاق النار على الجندية الإسرائيلية نوعا لازار عند حاجز تفتيش في شعفاط في القدس الشرقية، مغردا إن "إيذاء قوات الأمن ليس إرهابا."

في الواقع، القانون الدولي الإنساني أكثر دقة في تحديد الأهداف العسكرية المشروعة. وبحسب منظمة "هيومان رايتس ووتش"، "بموجب القانون الدولي الإنساني، يعتبر أي شخص غير مقاتل مدنيا. يعتبر جنود الاحتياط أو الجنود خارج الخدمة مدنيين ما لم يشاركوا مباشرة في القتال، أو يخضعون للقيادة العسكرية."

وقالت الشرطة يوم الثلاثاء إن المدعين العامين وافقوا الشهر الماضي على إجراء تحقيق مع فراي بتهمة التحريض بعد أن تم رفع ثلاث شكاوى ضده من قبل مواطنين.

وعمل فراي في "ديمقراط تي في" اليسارية حتى طرده الشهر الماضي، وهي خطوة يزعم أنها كانت بسبب التغريدات المعنية. يوم الاثنين، تساءل فراي على تويتر لماذا "يتجول يائير نتنياهو، الذي وصف من يقاضون والده بالخونة ويلمح إلى عقوبة الإعدام، بحرية، وأنا يتم استدعائي لتحقيق من قبل الشرطة بسبب تغريدة شرعية تفرق بين الأبرياء والجنود؟" ويوم الثلاثاء، ادعت محامية فراي غابي لاسكي إن إطلاق سراحه دون شروط تقييدية "يظهر أن هذا اعتقال سياسي لا أساس له يهدف إلى الترهيب والإسكات والردع. لا يُفرج عن المعتقلين بموجب قوانين الإرهاب عادة في غضون ساعات قليلة. من الصعب عدم التساؤل عمن في مكتب المدعي العام وافق على هذا الجنون." وادعت لاسكي وفراي نفسه بأن الاعتقال مرتبط بالحكومة القادمة، التي تهدف إلى إخضاع الشرطة لوزارة الأمن القومي، التي سيديرها السياسي اليميني المتطرف إيتامار بن غفير.

وقال في بيان "القيادة الجديدة هنا بالفعل، إنها فاشية وتريدنا ضعفاء وخائفين. عندما نواجه قيادة فاشية، هناك طريق واحد فقط: رفع رؤوسنا." وقال فراي إن الشرطة استدرجته إلى مرآب للسيارات في تل أبيب معتقدا أنه سيقابل مصدرا صحفيا، حيث اعتقله عناصر الشرطة هناك. وأدان اتحاد الصحفيين في

إسرائيل "الممارسة العنيفة لاعتقال" صحفي، وقال إن استدعاء الشرطة الأولي لفراي بشأن "التغريدات التي تقع في إطار حرية التعبير" كان بحد ذاته "خطأ فادحًا."

وقالت عضو الكنيست عن حزب العمل نعماه لازيمي إن اعتقال فراي كان "وصمة عار." وكتبت لازيمي على تويتر، "في نهاية المطاف، الملاحقة تصل الجميع – المثليين، والأقليات، والمحامين، واليساريين، والصحفيين، وأي شخص لا يسير في الصف، سيتم اعتقاله أيضا. هذا لا يمكن أن يحدث."

ووصف عضو الكنيست من القائمة المشتركة عوفر كاسيف الخطوة بأنها "اعتقال سياسي مشين." وقال كاسيف إن ما كتبه فراي "صحيح: حسب كل التعريفات المقبولة، فإن الإضرار بالقوات العسكرية لا يعتبر إرهابا."

وقالت جماعة "بتسالمو" اليمينية، التي رفعت إحدى الشكاوى ضد فراي، في بيان إنها ترحب باعتقال "المحرض... مكانه خلف القضبان وليس في أي منصب عام."

* * *

جيروساليم بوست: حزب الله يُشكل تهديداً كبيراً "لإسرائيل" مثل خطر برنامج إيران النووي

بقلم نيفيل تيلر

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

في صباح يوم الثلاثاء 20 ديسمبر، أطلقت "الطائرات الإسرائيلية" صواريخها على مطار دمشق ومحيطه، ما أدى إلى تدمير العديد من مرافق تخزين الأسلحة والبنية التحتية الأخرى التابعة لحلفاء إيران، وبحسب قناة العربية أصيبت بطارية مضادة للطائرات كانت متمركزة بالقرب من المطار، بعد وقت قصير من هبوط طائرة إيرانية، وقد حملت الحكومة السورية "الجيش الإسرائيلي" المسؤولية عن الهجوم. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، حاولت طائرة بدون طيار تابعة **لحزب الله** دخول "المجال الجوي الإسرائيلي" من لبنان، حيث أسقطها "الجيش الإسرائيلي" عندما تم اعتراضها بالقرب من مستوطنة "زرعيت" القريب من الحدود اللبنانية في الجليل الأعلى. وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن "إسرائيل" قصفت قافلة يعتقد أنها كانت تهرب أسلحة إيرانية إلى سوريا، بالقرب من بلدة البوكمال السورية الحدودية، حيث دمرت عدة سيارات، وكان هناك ما لا يقل عن 10 قتلى.

يجب أن يُنظر إلى حزب الله على أنه تهديد استراتيجي رئيسي، ويجب على "إسرائيل" أن تنظر إلى ترسانة الصواريخ الدقيقة المتزايدة لحزب الله باعتبارها تهديداً استراتيجياً كبيراً على قدم المساواة مع البرنامج النووي الإيراني، فإذا

طورت إيران في نهاية المطاف قدرتها النووية، فلن يكون هناك ما يمنعها من تسليح حلفائها بالمثل.

ذكرت صحيفة الشرق الأوسط في وقت سابق من الشهر الجاري أن "إسرائيل" حذرت الحكومة اللبنانية رسمياً من أنها ستفكر في قصف مطار بيروت إذا كان بمثابة وجهة لتهريب الأسلحة من إيران. ففي الآونة الأخيرة، نشطت عناصر **حزب الله** بشكل متزايد على "الحدود اللبنانية الإسرائيلية"، لقد أقاموا العشرات من نقاط المراقبة، وزادوا من دورياتهم، وقاموا برصد وتوثيق تحركات "القوات الإسرائيلية" علانيةً.

امتدت جهود احتواء وتقليص جهود إيران المعادية "لإسرائيل" إلى وسائل التواصل الاجتماعي، حيث زعمت أن "إسرائيل" لديها أسماء 63 طياراً يعملون في شركة طيران "ماهان" الإيرانية المتورطين في نقل الأسلحة من طهران إلى بيروت، وهددت التغريدات بنشر أسماء الطيارين وصورهم قريباً. واتخذت هذه الحملة منعطفاً جديداً في 10 ديسمبر الماضي عندما ظهرت شائعات بأن إيران تخطط لإطلاق طريق تهريب جوي من طهران إلى بيروت باستخدام رحلات مدنية، بدأت شركة "ميراج الجوية"، التي يديرها الحرس الثوري الإيراني (IRGC)، رحلات مباشرة من طهران إلى بيروت في منتصف نوفمبر، وبحسب ما ورد، سيكمل هذا الممر أو سيحل محل عمليات تهريب الأسلحة إلى **حزب الله** التي نفذت في السنوات الأخيرة عبر سوريا، وهي شحنات يعتقد أن "إسرائيل" استهدفتها مراراً وتكراراً.

* * *

يديعوت أحرنوت: الألغام السياسية في الاتفاقات الائتلافية: شرعنة البؤر الاستيطانية و"الضم" وتجاهل الفلسطينيين

بقلم إيتامار ايخنر

ستؤدي الحكومة الـ37 في "إسرائيل" اليمين الدستورية اليوم الخميس في الكنيست، ومن وجهة نظر سياسية، هناك بالتأكيد الكثير من الألغام في طريقها. ففي الاتفاقات الائتلافية، لا يوجد ذكر للمفاوضات السياسية مع الفلسطينيين، ولا إشارة مباشرة إلى هدف نتنياهو الأول :**السلام مع السعودية** :حيث "ستعمل الحكومة على تعزيز السلام مع جميع جيراننا لحماية المصالح الأمنية والتاريخية والوطنية لإسرائيل، وستعمل

الحكومة على تعزيز اتفاقيات سلام إضافية من أجل إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي." كما تنص الاتفاقيات الائتلافية على أن الحكومة ستعمل على تعزيز مكانة القدس كعاصمة يهودية، حيث تنص إحدى اتفاقيات الائتلاف على أن "الحكومة ستركز على إقامة وتطوير القدس، عاصمة إسرائيل، عن طريق البناء على نطاق واسع، وتطوير البنية التحتية، والتوظيف، وزيادة الميزانيات، وستعمل الحكومة على الحفاظ على السيادة الكاملة وتعزيز الحكم في القدس، بما في ذلك إحباط نشاطات السلطة الفلسطينية فيها."

تشير الاتفاقيات التأسيسية للحكومة الجديدة إلى زيادة البناء في المستوطنات، وأن "للشعب اليهودي حقاً حصرياً لا جدال فيه، في جميع مناطق أرض إسرائيل، وستعمل الحكومة على تعزيز وتطوير الاستيطان في جميع أنحاء إسرائيل، في الجليل والنقب والجولان والضفة الغربية."

فيما يتعلق **بالمسجد الأقصى**، لا يوجد ذكر صريح في الاتفاقيات، ولكن هناك إشارة عامة للحفاظ على الوضع الراهن: "سيتم الحفاظ على الوضع الراهن في مسائل الدين والدولة، كما كان معتاداً لعقود في إسرائيل، بما في ذلك ما يتعلق بالأماكن المقدسة" وهناك جملة قصيرة وغير ملزمة في موضوع إيران" :**الحكومة ستعمل على مواصلة الكفاح ضد برنامج إيران النووي."**

تحتوي الاتفاقيات على موضوع "تنظيم البؤر الاستيطانية غير القانونية" وينص الاتفاق على أن الحكومة ستتخذ قراراً في غضون 60 يوماً بشأن تنظيم المستوطنات الجديدة حيث ستضمن الحكومة، بناء البُنى التحتية كالمياه والكهرباء، والمباني العامة الضرورية وغيرها من البنى التحتية الأساسية، فضلاً عن تخصيص الموارد المطلوبة لهذا الغرض.

سيتم أيضاً، خلال الأشهر الستة الأولى من ولاية الحكومة، اتخاذ قرار آخر بشأن تنظيم الأحياء غير الخاضعة للتنظيم في المستوطنات القديمة، وفي غضون 60 يوماً ستوافق الحكومة على خطة خمسية لتطوير وتعزيز المستوطنات في الضفة الغربية، بميزانية فريدة يحددها وزير المالية المعين "بتسلئيل سموتريتش" ويصادق عليها في ميزانية الدولة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم تشريع لتعديل قانون فك الارتباط في شمال الضفة الغربية بهدف شرعنة بؤرة **حومش** الاستيطانية التي تقع في منطقة في شمال الضفة الغربية، كما ستعمل الوزارات الحكومية -وفقاً للاتفاقيات- على تعزيز تنفيذ خطة بؤرة أفيتار الاستيطانية "فوراً" والتي وضعتها الحكومة السابقة، وستعمل الحكومة من أجل الوجود الأمني وإقامة مستوطنة يهودية في **الخليل**، كما سيتم توفير الحلول للمستوطنات الرعوية. أما سياسة الضم فتنص الاتفاقيات الأساسية

على أن "رئيس الوزراء سيعمل على صياغة وتعزيز سياسة يتم في إطارها بسط سيادة إسرائيل مع اختيار التوقيت وموازنة جميع المصالح الوطنية والدولية لإسرائيل."

كما ذكرنا، لا يظهر الفلسطينيون في الخطوط العريضة السياسية للحكومة، بل في الاتفاق مع عوتسما يهوديت، الذي ينص على أنه "طالما استمرت السلطة الفلسطينية في اتخاذ إجراءات ضد إسرائيل في لاهاي أو في المحاكم الدولية الأخرى، فإن الحكومة ستضع سياسات وتدابير ضد السلطة الفلسطينية وأفعالها، بما في ذلك أن تتصرف بكل طريقة لمنع استخدام أموال الإرهاب التي تحولها السلطة الفلسطينية والأطراف الأخرى إلى الإرهابيين وعائلاتهم." وبالنظر إلى أن الحكومة الجديدة لن تجري مفاوضات مع السلطة الفلسطينية، فإن الإجراءات المتخذة ضدها قد ينظر إليها باستياء من قبل السلطات الدولية.

* * *

العلمانيون يدفعون 6 أضعاف الضرائب التي يدفعها الحريديم في الكيان

تعكس البيانات الضريبية التي نشرتها صحيفة كلاكيست العبرية عمق الفجوة الضريبية بين ما يدفعه الحريديم المتطرفون ومستوطنو كيان العدو العلمانيون من الضرائب. وتشير البيانات المنشورة والمبنية على معالجة مسح الدخل لعام 2019 الذي أجراه الإحصائيون في دائرة الاستهلاك والتمويل في مكتب الإحصاء المركزي للعدو، أن حوالي 90% من المدفوعات الإلزامية لخزينة الكيان يتم دفعها من قبل عائلات يهودية غير حريدية، في حين أن الحريديم المتشددون مسؤولون عن 2% فقط من جميع عائدات ضريبة الدخل رغم أنهم يشكلون 7% من إجمالي الأسر في كيان العدو.

النتيجة: مساهمة الفرد في الأسرة غير الحريدية هي 9 أضعاف مساهمة الفرد في القطاع الحريدي المتطرف ووفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء، فإن 89.5% من جميع المدفوعات الإلزامية (ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي) تأتي من أسر تُعرف على أنها "يهود غير حريديم "(علمانيون).

מדינה אחת, מיסים שונים: החרדים משלמים הרבה פחות מהחילונים

משקל החרדים באוכלוסיה לעומת משקלם הנמוך בתשלומי החובה

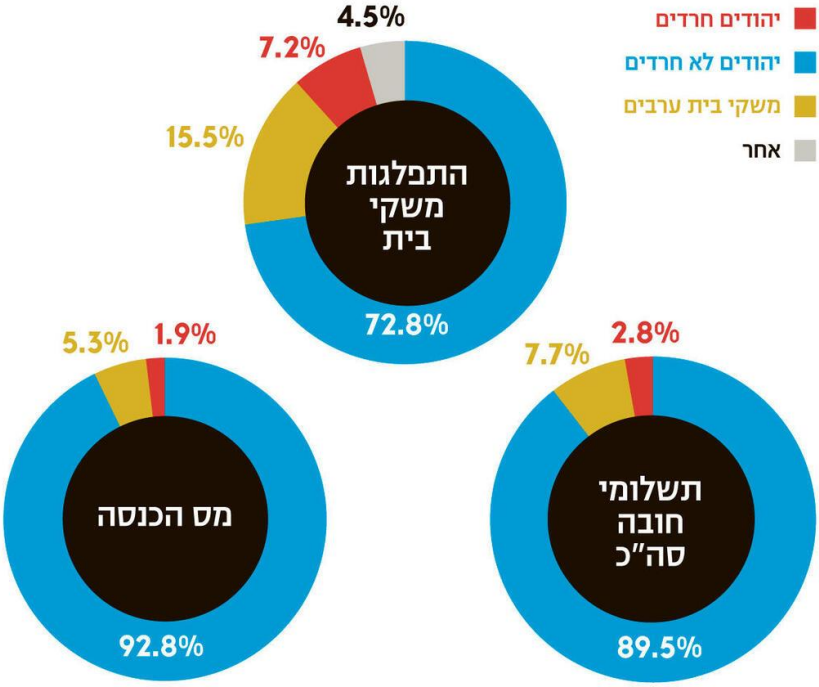

* * *

إسرائيل اليوم: نظرية إسرائيلية خاطئة في مواجهة "حزب الله"

بقلم يائير رافيد

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

في الأسبوع الماضي، تحدث تقرير كتبه عيدان أفني ونشرته «إسرائيل اليوم» عن ارتفاع الحوادث التي وقعت على السياج الحدودي مع لبنان بنسبة 420%. يقوم عناصر «حزب الله» بدوريات بالقرب من الحدود، يراقبون، ويشقون طرقات.

وتحدث التقرير عن أسلوب جديد مثير للاهتمام: عناصر «حزب الله» المنتشرون في المنطقة القريبة من المطلة يقومون باستخدام الليزر ضد سكان المستوطنة في محاولة لإزعاجهم. رداً على ذلك، وُضعت أضواء كاشفة قوية. وجاء في التقرير أن جرافات للجيش الإسرائيلي اجتازت السياج الحدودي، وقامت بأعمال حفر في المنطقة الخاضعة للسيادة الإسرائيلية، راقبها عناصر «حزب الله» الذين وقفوا على مسافة أمتار قليلة من الجرافات والعمال وجنود الجيش الإسرائيلي الذين كانوا يوفرون لهم الحماية. وذكر التقرير أن هؤلاء الأشخاص ليسوا موظفين في مكاتب، بل هم على الأرجح من المقاتلين.

أود أن أذكّر القراء بأن القرار 1701 الذي اتخذه مجلس الأمن في نهاية حرب لبنان الثانية في آب 2006، واعتبرته وزيرة الخارجية، آنذاك، تسيبي ليفني، قمة الإنجازات في فترة عملها، حدد أن الجيش اللبناني هو الذي يجب أن ينتشر على طول الحدود مع إسرائيل، ويجب أن يمنع عناصر «حزب الله» من الاقتراب من الحدود. وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاق وقّعته إسرائيل وممثلو الحكومة اللبنانية.

لا أعتبر هذا الاتفاق «إنجازاً»، وباستثناء ليفني ورئيس الحكومة، إيهود أولمرت، وبعض «خبراء الأمن» الإسرائيليين، لم يأخذ أحد الاتفاق الموقّع بجدية. ليفني وأولمرت اختفيا من عالمنا السياسي، يهمني أن أقول ذلك للذين يتباهون باتفاق الغاز الموقّع مؤخراً بين دولة إسرائيل وبين جهة لا تتمتع بأي صلاحية أو مسؤولية في لبنان، والذين يعتمدون هم أيضاً على جهات أمنية إسرائيلية رفيعة المستوى، ومعرفتهم الأمنية بالساحة اللبنانية تذكّرني، مع الأسف، بمسؤولي شعبة «تيفيل» في «الموساد». هذه الشعبة التي تولى عناصرها المسؤولية عن معالجة العلاقات مع المنظمات اللبنانية في سنة 1976، وأيّدوا، عن جهل، الفكرة غير القابلة للتحقيق لوزير الدفاع، آنذاك، أريئيل شارون، «إقامة نظام جديد في لبنان.«

من المقلق جداً تأييد المسؤولين رفيعي المستوى في المؤسسة الأمنية أفكاراً تبدو لاحقاً أنها خطأ، مثل اتفاق أوسلو، أو تأييدهم الشديد للانسحاب من الجولان في مقابل اتفاق سلام مع سورية. مواقف هؤلاء المسؤولين الرفيعي المستوى تطرح تساؤلات عن قدراتهم المهنية.

خمسون عاماً مرت على حرب «يوم الغفران»، التي كشفت حوادث كثيرة جداً وقعت خلالها عن تحجّر جهات مهنية، بالأساس المواجهة بين عناصر الاستخبارات ورئيس الاستخبارات العسكرية الذي تمسّك بنظرية خاطئة، والدوافع التي جعلته يواصل التمسك بوجهة النظر هذه، على الرغم من المعلومات التي تدفقت من وكالات الاستخبارات، والتي أشارت إلى حرب أكيدة لم يُحقَّق فيها حتى اليوم، وثمة شك في حدوث ذلك.
وقّعت إسرائيل في سنة 2022 اتفاقاً مع كيان سياسي غير قادر على الالتزام بشروط الاتفاق السابق الموقّع في سنة 2006، وفي الحالتين جرى الأمر برعاية ومباركة وإلحاح جهات أمنية رفيعة المستوى لا تتحمل المسؤولية عن أخطائها.

* * *

يديعوت: إسرائيل لن تنتصر في الحروب في ظل سياسة سموتريتش

بقلم عوفر شيلح

رئيس الأركان، أفيف كوخافي، هو الذي بادر إلى المكالمة الهاتفية بينه وبين رئيس الوزراء المرشح، بنيامين نتنياهو، في نهاية الأسبوع الماضي، لكنه لم يكن هو الذي سربها إلى وسائل الإعلام. من فعل هذا جاء من محيط نتنياهو، الذي وقعت المكالمة في يديه ثمرة ناضجة. وهي تسمح له بأن يعرقل تحقق البنود الإشكالية في الاتفاقات الائتلافية المتعلقة بإخضاع الإدارة المدنية لبتسلئيل سموتريتش أو لسرايا حرس الحدود لإيتمار بن غفير، بطريقة بيبي المعروفة: يحتاج الجيش لأن يقوم بالدراسة، وسيتأخر النقاش؛ لأن هذا هو حكم المناقشات، وفي هذه الأثناء سيكون بن غفير وسموتريتش وزيرين مشغولين بوزارتيهما وشيئا ما سيصرف الانتباه لأن شيئا ما يحصل دوما.
انقسمت ردود الفعل في الساحة السياسية، كما هو متوقع، وفقا لخطوط الانقسام بين الائتلاف والمعارضة وليس فيها أي أهمية. هكذا أيضا معظم الأقوال عن «تسييس الجيش». تناول كوخافي، أول من امس، في خطابه في معهد بحوث الأمن القومي المكانة الخاصة للجيش في إسرائيل بالنسبة لجيوش العالم وبالنسبة للمجتمع الإسرائيلي، وكان محقا بالطبع: من عهد بن غوريون وحتى عهدنا الحالي، الجيش الإسرائيلي هو ليس فقط الجهاز الذي يحمي حدود الدولة وسلامتها. هو جيش الشعب بكل المعاني، ولا شيء يمر على الشعب المقيم في صهيون يتجاوزه، بما في ذلك الاضطرابات السياسية. وللتفكير فقط، فإن بعضا من السياسيين الذين دافعوا، أول من امس، ببسالة عن كوخافي، هاجموا سلفه في المنصب في قضية اليئور ازاريا.
هجمة سموتريتش أيضا، وهو رجل مصمم ومركز اكثر من معظم خصومه السياسيين، تستهدف غاية اكبر

بكثير. فهو يعرف جيدا بأن تأييد رجال الجيش يشكل في إسرائيل ختما حلالا لكل شيء تقريبا، من خطوات سياسية وحتى أمور يفترض أن تكون من حسم الساحة المدنية ومنها فقط. كمثال على ذلك فقط، عندما جلب أفيغدور ليبرمان، وزير الدفاع، قانون التجنيد في 2018 هو ومؤيدون آخرون عللوا أهليته بالقول، إن هذا «قانون الجيش»، وكأن السؤال من وكم يخدم في الجيش ليس شأنا مدنيا صرفا.

فما بالك بالخطوات السياسية التي يعمل سموتريتش وأمثاله في السياسة ليمنعوا احتمال حصولها. أعطت قيادة الجيش شرعية لاتفاقات أوسلو، لاتفاق لم يحصل في النهاية مع سورية ولفك الارتباط. يفترض سموتريتش أن هكذا ستتصرف أيضا في حالة الاتفاق مع الفلسطينيين، ويعرف أن شرعية كهذه ستقنع معظم الاسرائيليين بأنه يمكن الصمود في وجه المخاطر الأمنية التي في مثل هذا الاتفاق، وتبقي في موقع المعارض اليمين الأيديولوجي فقط، وهو مجموعة صغيرة نسبيا.

لهذا السبب فإنه مع زملائه يخوضون منذ سنوات هجمة منظمة ضد قيادة الجيش بهدف عرضها ضعيفة، مستسلمة لرياح غريبة من الخارج (خدمة نساء، أخلاق قتالية)، و»يسارية» والعياذ بالله. ينضم نتنياهو إلى هذه الهجمة بين الحين والآخر، سواء لاعتبارات انتهازية شعبوية (قضية ازاريا) أو في إطار الحملة التي يلوِن فيها حتى مرشحين لرئاسة العليا بألوان «منا» أو «ليس منا». الجانب الآخر من الخريطة السياسية مشغول بالاختباء من خلف ظهر لابسي البزات و»إعطائهم إسنادا»، ما يعزز بالذات الإحساس بأنه بالفعل توجد صلة بين قادة الجيش وبين جانب معين في السياسة الهاذية الإسرائيلية.

وأين الجيش في كل هذا؟ الخيار الوحيد الذي يوجد له هو الالتصاق بقيمه، والتصرف بموجبها بتشدد وبشكل ذي مصداقية، وتطبيقها على نفسه، وليس فقط عندما تتهدد مصالحه. خط مباشر يمر بين الثقة الجماهيرية في أن الجيش الإسرائيلي هو جيش ناجع، يحقق ويوجه النقد قبل كل شيء تجاه نفسه، وبين الثقة بأنه هو أيضا عندما يكافح اتفاقات ائتلافية فإنه يفعل هذا من اعتبارات موضوعية ومسؤولية وطنية. تحدث كوخافي، أول من أمس، عن أن الحرص على العمل القيمي يخلق للجيش ولإسرائيل حرية عمل دولية. هو لم يقل – رغم أني اعرف بأنه يؤمن بذلك بكل قلبه – بأن الأخلاقيات القتالية هي أساس قوتنا، وانه إذا لم نكن أخلاقيين فإن المشكلة لن تكون إذا كان العالم سيساندنا بل ببساطة لن ننتصر في الحرب. هذا هو الجواب الحقيقي على هجمات سموتريتش، وهو الذي يجب أن يقال بصوت عالٍ.

* * *

هآرتس: مَن سيوقف عصابة حاخامي تشكيلات الاحتياط؟

بقلم ياغيل ليفي

قانونيون من أصحاب الآراء اليسارية، يخدمون في تشكيل الاحتياط التابع للجيش، أقاموا ملتقى، بهدف الدفاع عن «القيم الأخلاقية» للجيش، لاعتقادهم أن سلوكه يتراجع في مناطق الضفة الغربية. ولأنهم لا يريدون إبراز نشاطهم كقانونيين في الاحتياط، أسّسوا جمعية اسمها «أخلاق القتال»، وشعارها: «نحافظ على الجيش كجيش إسرائيلي أخلاقي.«

وفي إطار العمل في الجمعية، صاغوا أوامر إطلاق نار بديلة من تلك الرسمية في الجيش، ووزعوها على الوحدات. وإلى جانب ردودها النقدية اليومية على أحداث، كقتل مدنيين فلسطينيين، تدعم الجمعية الجنود في الجيش النظامي الذين يحاولون التصرف بحسب روح الجمعية وتتم معاقبتهم. وفي إحدى الحالات، منحت جائزة مالية لأهالي جندي تم طرده، بعد تصويره وهو يمتنع من إطلاق النار على «مخرّب» ألقى في اتجاهه زجاجة حارقة ولم يُصبه، وهرب من المكان.

ومنذ الكشف عن النشاط الكامل لـ«أخلاق القتال» ونشوب عاصفة سياسية، قررت النيابة العسكرية العليا إنهاء خدمة هؤلاء الجنود في الجيش. وبحسبها، لا توجد أي محددات للنشاط السياسي الفردي للجنود في جيش الاحتياط، لكن عندما ينتظمون كجماعة يجمع ما بينها انخراطهم في جيش الاحتياط، فهذا يُعدّ زعزعة للهرمية القيادية في الجيش. وهذا ما يتعارض مع «القيمة» الجوهرية للجيش، وهي «المؤسساتية» التي تمت إضافتها حديثاً إلى «روح الجيش»، بحسب النيابة العسكرية العليا.

هل هذه قصة خيالية؟ نعم، ولكن إذا غيّرنا بعض الكلمات نحصل على قصة حقيقية. منذ سنة 2018، تعمل جمعية اسمها «نظرية القتال»، والحدود ما بينها وبين حاخامي الاحتياط ليست واضحة (أفرادها مستوطنون، في أغلبيتهم). هدف الجمعية هو تعزيز «الهوية اليهودية وروح القتال في الجيش». هذه الجمعية (التي أفتخر بهجومها عليّ دائماً) تنتقد الجيش دائماً لأنه يكبح الجنود في الضفة، ولديه مضامين تعليم ليبرالية، ويضرّ بالدين، ويدفع قدماً بدمج النساء في الجيش.

في سنة 2019، أصدر ملتقى الحاخامين في الاحتياط، من خلال الجمعية، كرّاسة عنوانها «ليكن معسكرك مقدساً»، ويتحدث فيها عن أوامر محافِظة بديلة، كالأمر الذي يمنع النظر إلى المرشدة. وفي الوقت نفسه، ذهبت «نظرية القتال» إلى أبعد من ذلك، ومنحت جائزة مالية لأهالي الجنود من وحدة «غفعاتي» الذين اشتبكوا مع «ناشطي اليسار» في الخليل، وتمت معاقبتهم. الكرّاسة والجائزة هما دليلان واضحان على محاولة تشويش الهرمية القيادية في الجيش.

ولكن انتقادي ليس لـ«نظرية القتال»، بل لرئاسة هيئة الأركان العامة. رئيس هيئة الأركان، أفيف كوخافي، دان الكرّاسة المحافِظة وصرّح: «لا مكان في الجيش للجهات الخارجية التي تحاول أن تكون مسؤولة، وأن توجّه

الجنود». لكن الحديث هنا لا يدور حول جسم خارجي، إنما حول حاخامين هم جزء من الجيش. كعادته، اكتفى كوخافي بالتصريح، لكنه امتنع مما كان سيقوم به لو طلب اليمين منه القيام به، وهو إبعاد القانونيين الذين تخطّوا كل الحدود عن الجيش، وبكلمات أُخرى، تسريح الحاخامين من الخدمة في جيش الاحتياط. هذا جزء من الفشل المستمر في الجيش لوقف مسألة الحدود غير الواضحة ما بين الجيش واليمين الديني - الاستيطاني. عندما أراد رئيس هيئة الأركان السابق غادي أيزنكوت شرعنة عقاب الجندي إليئور أزاريا، قال، إن «مَن يريد نمط العصابات، فليقُل». لكن ما يحدث هنا يشير إلى أن الجيش لم يقُم بما يجب عليه القيام به، أو لم يقُم بأي شيء يُذكر، بهدف منع انتشار هذا النمط، حتى أنه بات يتطور، اليوم، «جيش شرطي» منفصل عن الجيش الرسمي. إن التوجه العام القائل إن على الحاخام العسكري الأعلى أن يكون تحت سلطة فتاوى مجلس الحاخامين الأعلى العام سيعزّز هذا التطرف.

* * *

إسرائيل اليوم: هل سيؤيد ضرب إيران؟ الملف المتفجر يصل إلى باب غالنت

بقلم امنون لورد

ترجمة: ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

في المنظومة السياسية والشعبية تغيرت الأجواء أمس، وسوف تتغير أكثر للأفضل عندما تؤدي الحكومة اليوم اليمين الدستورية. في الدولة العميقة هناك اضطراب؛ أشخاص مثل دار مريدور أو الرئيسة المتقاعدة دوريت بينيش فقدوا أعصابهم، والآن ببساطة يتحدثون بغصة سوداء أو بكلام فارغ لا أساس له من الصحة عن الظلام وتغيير النظام.

أثبت نتنياهو مرة أخرى أنه يعرف كيف يصنع المفاجآت، الفريق الذي يقدمه "الليكود" في هذه الحكومة هو فريق جديد ومتميز؛ يوآف كيش كوزير للتعليم، يريف ليفين في القضاء، أمير أوحنا رئيسًا للكنيست، ايلي كوهين كوزير للخارجية، ورون درامر كوزير سيكون عضوًا في الكابينت الأمني، إنها أخبار جيدة للغاية، إنه بالفعل مستوى مختلف عن الحكومة السابقة وسابقاتها.

اليوم تنتهي أشهر من المفاوضات المعقدة والمتعبة للأعصاب، والتي كلفت الشعب والشركاء في الائتلاف أثمانًا باهظة، وغدًا تبدأ اللعبة الحقيقية. ليست كل تلك المقترحات القانونية المجنونة التي يتجول المبادرون بها الآن وأنوفهم في الأرض، إنما المواجهة الحقيقية والفردية مع المشاكل الاقتصادية، الأمنية، الداخلية والخارجية. نتنياهو نجح في إدخال بعض البريق إلى الحكومة التي ترنحت وتأخرت عن موعدها النهائي.

أمس - مرتبًا أجنحته - قال وزير الأمن المغادر بيني غانتس إن هناك استعدادات لمهاجمة المواقع النووية في إيران. في الموضوع الإيراني والأمني أغلقت دائرة استغرقت 11 سنة، غانتس الذي دخل بالصدفة ليكون رئيسًا للأركان في سنة 2011 بدلًا من غالنت، والذي نسفه غابي اشكنازي ورجاله بمساعدة مؤسسات كثيرة، يأتي بدائرة عمودية في أعلى النظام الأمني. غالنت سيتناول مفاتيح الوزارة من غانتس شخصيًا.

في مركز اهتمامات غالنت هناك إيران، هل إسرائيل على وشك مهاجمتها؟ أشك في أن رئيس الحكومة الجديدة يريد حقًا أن يقوم بما يشعل الحرب. وربما في هذه الجولة بالذات نتنياهو، غالنت، درامر وكوهين يجب أن يشحذوا حواسهم، من أجل التملص من الجهات التي تريد توريط إسرائيل في الحرب.

مع أداء الحكومة اليمين الدستورية، بينت - لبيد كانا يحملان المواضيع التافهة التي بدت وكأنها إنجازات تجدر الإشارة إليها، مثل تمرير الميزانية. هذه المرة وبعد عيد الغزالين، إنها حكومة حتى وإن كانت ستشهد الكثير من الاحتكاكات؛ إنجازها سوف يكون مجرد بقائها طوال أربع سنوات على الأقل.

جدول أعمال جديد

جدول الأعمال سيدور حول فرض القانون والحكم في الشمال المتوحش والجنوب المحتل، وعدد من التغييرات الضرورية في النظام القضائي. بينيش، حيوت وبراك وعلماء القانون الذين يكتبون في صحافة المؤسسة، معزولين عن النقاش المستمر منذ حوالي 25 سنة حول الحزب الحاكم في المحكمة العليا والمستشار القانوني للحكومة. الأمر الذي أدى إلى خلق نظام استبدادي في إسرائيل بقيادة البيروقراطية القضائية. يريف لفين سيحاول أن يعيد إسرائيل إلى وضعها الأساسي كديمقراطية. مرة أخرى، هناك شعور احتفالي ما، مثل الشعور الذي انتابك بعد الانتصار في الأول من نوفمبر.

* * *

هآرتس: فوضى

بقلم دافيد غروسمان

إن ما حدث في اسرائيل منذ الانتخابات كان كما يبدو خطوة قانونية وديمقراطية. ولكن في ظل ذلك، كما حدث أكثر من مرة في التاريخ، تم زرع بذور الفوضى داخل الانظمة الحيوية جدا في دولة اسرائيل. في نهاية المطاف الحديث لا يدور هنا عن سن قوانين جديدة مهما كانت متطرفة ومثيرة للغضب، بل عن تغيير عميق ومصيري، تغيير الهوية، تغيير طابع الدولة، وليس من اجل هذا التغيير اجريت الانتخابات أو من اجلها ذهب الاسرائيليون للتصويت.

خلال كل فترة المفاوضات من اجل تشكيل الحكومة الجديدة تتردد في داخلي آية من سفر يشعياهو: "الويل لمن يقولون للسيء بأنه جيد وللجيد بأنه شرير، من يسمون الظلام نور ويسمون الظلام نور، ويسمون المر حلو والحلو مر". في الخلفية، التعذيب الذي حدث في سيناء، أنا أسمع طوال الوقت عضو الكنيست موشيه غفني وهو يعلن "نصف الشعب سيتعلم التوراة والنصف الآخر سيخدم في الجيش". في كل مرة عقلي يتفحم، هذه المرة ايضا لأسباب شخصية جدا.

المفاوضات التي كانت تشبه أكثر حملة السلب، وميض امام الانظار بحركة سريعة، في ومضات من منطق غريب ومتحد: "فقرة الاستقواء"، "قانون التمييز"، "سموتريتش سيكون المقرر الاخير في شؤون البناء في المناطق"، "بن غفير سيمكنه اقامة مليشيا خاصة به في المناطق"، "المجرم المناوب درعي سيكون قادر...". بسرعة ستزداد الحركة المسعورة، حركة لاعب الثلاث ورقات على الرصيف. نحن نعرف أن هناك شخص يخدعنا في هذه الاثناء. وأن هناك من يسلبنا، ليس فقط اموالنا بل ايضا مستقبلنا ومستقبل اولادنا، الواقع الذي اردنا خلقه هنا والذي رغم عيوبه ونواقصه والعمى إلا أنه ومضت فيه بين حين وآخر احتمالية أن تكون هنا دولة سليمة، فيها مساواة، دولة لديها الامكانية لاستيعاب التناقضات والاختلافات، دولة خلال السنين ستنجح حتى في التحرر من الاحتلال الملعون؛ دولة سيكون بإمكانها أن تكون يهودية وعقائدية وعلمانية؛ دولة هايتيك؛ دولة اخلاقية وديمقراطية؛ دولة تحسن معاملة الاقليات فيها؛ دولة اسرائيلية تعدد اللهجات الاجتماعية والانسانية فيها سيخلق ليس بالتحديد الخوف والتهديد المتبادل والعنصرية، بل واقع من الازدهار والتلقيح المتبادل.

الآن حيث هدأت العاصفة وحيث انكشفت ابعاد الكارثة فان نتنياهو ربما يقول بينه وبين نفسه بأنه بعد أن تحقق الفوضى التي زرعها اهدافها، تدمير جهاز القضاء والشرطة والتعليم وكل ما يقطر منه "اليسار"، يمكنه العودة الى الوراء في الوقت المناسب وأن يمحو أو يخفف قليلا موقفه التحايلي والهستيري الذي خلقه هو نفسه، والعودة الى التصرف بصورة عقلانية، سوية وقانونية. أن يكون بالغ مسؤول في دولة سليمة. لكن عندها يمكن أن يكتشف بأنه من المكان الذي اوصلنا اليه لا توجد طريق للعودة. فالفوضى التي خلقها لا يمكن الغاءها وايضا لا يمكن ترويضها. سنوات الفوضى خاصته نقشت شيء مدهش وحقيقي في الواقع، في قلوب الاشخاص الذين عاشوا فيها وفي الحياة نفسها.

هم هنا. الفوضى هنا. بكل قوة الشفط. الكراهية الداخلية هنا. الاشمئزاز المتبادل. العنف المتوحش في شوارعنا وفي المدارس وفي المستشفيات. ايضا من يسمون الجيد سيء ومن يسمون السيء جيد أصبحوا هنا. ايضا الاحتلال لن ينتهي كما يبدو في المستقبل القريب. فقد أصبح أقوى من كل القوى التي تعمل في الساحة السياسية. ما بدأ وما صيغ بنجاعة كبيرة هناك يتسرب الآن الى هنا. الفوضى كشفت عن انيابها امام الديمقراطية الاكثر هشاشة في الشرق الاوسط.

* * *

يديعوت أحرونوت: التوراة قبل الجيش.. هل تخطو إسرائيل نحو "الخطر الوجودي"؟

بقلم غيورا آيلند

ترجمة: صحيفة القدس العربي

يتصدى الجيش الإسرائيلي لثلاثة تحديات تتعلق بعلاقات الجيش – المجتمع:

التحدي الأول، هو اقتراح تغيير نموذج الخدمة من "جيش الشعب" إلى خدمة "جيش مهني". يستند هذا المطلب إلى أربع حجج أساسية: الأولى، يتجند له أقل فأقل من الناس؛ والثانية أن الجيش فشل في الإبقاء على "جيش الشعب" بأنه يميز بين الفئات السكانية؛ والثالثة أنه لم تعد هناك حاجة للجيش على هذا القدر من الحجم في عهد نهاية الحروب الكبرى؛ والرابعة أنه لما كانت النشاطات العملياتية "نشاطات حفظ نظام" فمن الأفضل أن يقوم بهذا رجال خدمة دائمة فقط. هذا المطلب خطير ومغلوط من الأساس.

فضلاً عن حقيقة أن الجيش الإسرائيلي لا يزال "جيش الشعب"، باستثناء الحريديم، فإن معدل التجنيد من أوساط البنين هو 85 في المئة – ونعم، وبخلاف الاتهامات، فإن الجيش الإسرائيلي يوجه إلى الوحدات القتالية فتياناً أكثر من العشريات الاجتماعية الاقتصادية العليا – إذ ثمة ثلاثة أسباب جوهرية تبين أنه من الصواب الإبقاء على النموذج القائم: الأول الكمية؛ فالجيش الإسرائيلي وأساساً في البر، يقوم على أساس منظومة نظامية تغذي الاحتياط، فبدون الخدمة الإلزامية، لن تكون هناك منظومة احتياط، لن يكون ممكناً خلق جيش دائم بهذا الحجم يؤدي أيضاً وظائف فرق الاحتياط. السبب الثاني هو النوعية؛ فبدون خدمة إلزامية لن يكون ممكناً اختيار العشرات الأكثر مناسبة لأن يكون طيارين من بين عشرات الآلاف من وردیات التجنيد، ولن يكون ممكناً الاختيار من بين مئة جندي تجندوا لـ"غولاني" الخمسة الأفضل ليكونوا ضباطاً، وكذا لن يصل إلى 8.200 بالضرورة كل أولئك العباقرة من فتيان وفتيات ممن هم ملزمون اليوم بالتجند. الاعتبار الثالث اقتصادي؛ فنموذج "جيش الشعب" ناجع على نحو رائع. وهكذا، يمكن في الأوقات العادية الاحتفاظ بفرقة احتياط مع مئة جندي، معظمهم جنود إلزاميون، لكن في غضون 24 ساعة من النداء سيكون في الفرقة 10 آلاف جندي جاهزون للمعركة.

التحدي الثاني لا ينبع فقط من التشريع الذي سيعفي طلاب الدين تماماً من الخدمة العسكرية، بل من أن الجنود سيضطرون في سن 21 أن يخرجوا للتصدي لمشاكل الرزق، بينما تلاميذ المدرسة الدينية مضمون لهم رزق لمجرد كونهم متدينين. لا يدور الحديث إذن فقط عن "التعلم في مدرسة دينية مهم مثل الخدمة في الجيش"، مثلما ادعى النائب غفني، يدور الحديث عن تمييز شديد سيؤثر في دافعية الخدمة.

التحدي الثالث هو محاولة المس بوحدة القيادة في الجيش. عندما كنت قائد حظيرة قبل 50 سنة، كنا خمسة الضباط في السرية "العارفين للشبكة" الوحيدين، إذ إن الاتصال الوحيد الذي سمع عنه الجنود كان شبكة الاتصال في السرية. الوضع الموضوعي اليوم أكثر تعقيداً، وتستغله محافل نيتها خلق فاصل بين القادة والجنود، سواء بإعطاء المال للجنود ممن يخرقون الأوامر أو إطلاق تشهيرات فظة على قادة أولئك الجنود. هذا الميل الخطير يقوده الآن وزراء سيؤدون غداً اليمين القانونية. نعم، رئيس الأركان يخضع لإمرة الحكومة ويتبع بالطبع القانون، لكن السيطرة في داخل الجيش كانت منذ الأزل لرئيس الأركان. لم يسمح لمحافل سياسية قط أن تملي عليه تعيينات الألوية والأعمدة (وبالضرورة أيضاً الضباط الذين دونهم)، وسيكون ولاؤهم معطى لذاك الوزير. لم يسبق قط أن ادعت جهة سياسية أن بوسعها إملاء تعليمات فتح النار، ولم يسبق أن كانت سرايا من حرس الحدود تعمل في الضفة دون ن تكون تحت قيادة الجيش الكاملة.

هذه الظواهر الثلاث: المطالبة بتفكيك نموذج "جيش الشعب"، والأفضلية المطلقة التي ستعطى لطلاب الدين عبر القانون، ومحاولة منهاجية لتفكيك سلسلة القيادة العسكرية- ستخلق خطراً وجودياً.

* * *

هآرتس: ماذا لو أعادت الأمم المتحدة قرارها أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية؟

بقلم تسفي برئيل

نحن في إسرائيل بذلنا جهوداً كبيرة لخلق مجتمع يسعى لتطبيق مثل المجتمع السامية، السياسية والاجتماعية والثقافية، على جميع سكان البلاد بدون تمييز في الدين والعرق والجنس. أعطوني مجتمعاً آخر متعدداً في العالم، الذي يعيش فيه اليهود والعرب بمثل هذا التناغم رغم المشكلات الصعبة... والذي تعد فيه حرية التعبير والحركة والتفكير مضمونة"، هذه جملة من جمل الافتتاحية التي بنى الرئيس حاييم هرتسوغ حولها خطابه المؤثر، الذي هاجم فيه ببلاغة لاذعة قرار الأمم المتحدة 3379 الصادر في 10 تشرين الثاني 1975 والذي نص على أن "الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري".

جند هرتسوغ في حينه تاريخاً طويلاً لشعب إسرائيل ومبادئ اليهودية والعلوم والتطوير الاقتصادي وأسس الديمقراطية من أجل تقويض هذا القرار الذي اعتبره قراراً لاسامياً. "بالنسبة لنا، الشعب اليهودي، هذا ليس سوى قطعة ورق وسنتعامل معها على أنها هكذا"، أعلن، ثم مزق القرار إلى قطع. بعد 16 سنة على ذلك، ألغت الجمعية العمومية هذا القرار. وبعد 10 سنوات أخرى، عندما عقد مؤتمر دربن في أيلول 2001 غابت عنه الولايات المتحدة بشكل استعراضي، وأوضح المتحدث بلسان البيت الأبيض، آري فلايشر، بأن هذا كان من أجل "إعطاء إشارات لشعوب العالم التي تحب الحرية بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إذا حاول العالم وصف الصهيونية بالعنصرية. بصراحة، هذا غير صحيح".

هذا غير صحيح؟ هرتسوغ وفلايشر والرئيس الأمريكي وزعماء الدول التي عارضت قرار الأمم المتحدة كانوا سيجدون صعوبة الآن في طرح ادعاءات مقنعة ضد القرار، في وقت بات المرشح لمنصب وزير الأمن القومي هو ايتمار بن غفير، أحد تلاميذ مئير كهانا؛ وفي وقت تقضي الوزيرة المرشحة أوريت ستروك بأن الطبيب يمكنه عدم تقديم العلاج الذي يعارض عقيدته "طالما أن هناك ما يكفي من الأطباء الآخرين الذين يمكنهم تقديم العلاج"؛ ثم يخشى الشريك الأيديولوجي لبن غفير، بتسلئيل سموتريتش، من أن تكون زوجته في المستشفى قرب امرأة عربية، وأوضح للعرب "أنتم هنا بالخطأ، لأن بن غوريون لم ينه العمل في 1948 ولم يرمكم"؛ أما آفي معوز، الظلامي الذي يكره المثليين، فيعرف بأن "الإسهام الأكبر للنساء في الدولة هو أن يتزوجن ويقمن عائلة نموذجية".

هؤلاء العنصريون لن يتسلموا فقط حقائب مهمة في حكومة نتنياهو، بل وسيشكلون وجه الدولة، وسيملون حدود الحوار المشروع ويشكلون الأجيال القادمة من خلال جهاز التعليم والميزانيات التي سيتحكمون بها. هؤلاء هم آباء الصهيونية الجديدة والعنصرية والظلامية، الذين يعتبرون قيم الديمقراطية خطأ تاريخياً، وأنها لا تناسب الدولة اليهودية الحقيقية. هم يرسخون صهيونية جبانة ومذعورة تعتبر المثليين تهديداً وجودياً، وتعتبر الأقليات زيادة لا حاجة إليها.

يقيمون قوتهم على المقولة الكاذبة "الشعب قال كلمته"، ويلفون ملايين مواطني الدولة بعباءتهم النتنة، ويجيرون مجموعة الادعاءات اللاسامية ويستخدمون ملخص نظرية العرق من أجل بناء دولة نقية، يهودية، صهيونية وعنصرية، بشكل صريح وقانوني. يبنون هرمية العرق اليهودي عندما يقررون من هو اليهودي الأعلى ومن لا يستحق أبداً أن يكون يهودياً. هم كهنة وحماة الطائفة العرقية التي نمت مثل طفرة طفيلية في أراضي الضفة الغربية، ومنها صعدت ونمت، وهي الآن تمسك بعنق الصهيونية واليهودية.

من سيزيل الغبار عن عيون حاييم هرتسوغ. بالتأكيد ليس ابنه الذي اكتفى بمقولة ضعيفة ومؤدبة، التي بحسبها "المقولات العنصرية التي تسمع مؤخراً ضد طائفة المثليين، وبشكل عام ضد قطاعات وجماهير مختلفة، هي مقولات تقلقني جداً". على هرتسوغ الابن، الأمل بأن لا يكون هو الذي سيلقي خطاباً يرد فيه على مشروع قرار في الأمم المتحدة، عندما سيطرح مرة أخرى، من أجل اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

* * *

معاريف: "هاتف نتنياهو وسرّب الموضوع".. رئيس الأركان في معركة مع سموتريتش وبن غفير

بقلم تل ليف رام

كانت مسألة وقت فقط، كان واضحاً أن رئيس الأركان الفريق أفيف كوخافي وقيادة الجيش سيجدون أنفسهم في المعمعان السياسي في ظل الجلبة العامة.

مقاتلو "جفعاتي" في الخليل، والنقاش الجماهيري الذي نشأ، والادعاءات التي طرحت على الضابطية العليا عن عدم الإسناد المزعوم للمقاتلين في الميدان، والادعاءات تجاه الناطق العسكري العميد ران كوخاف بأنه مسؤول عن جعل وحدة الناطق العسكري فرعاً سياسياً لـ"ميرتس"، في أعقاب تصريحات سياسية في الشبكات الاجتماعية لثلاثة جنود في الوحدة – كل هذه مقدمة للقضية الأخيرة التي يتهم فيها الوزراء المرشحون من "الصهيونية الدينية" كوخافي بتدخل سياسي فظ في الاتفاقات الائتلافية.

أصبع الاتهام موجهاً الآن لرئيس الأركان، في ظل تجاهل أنه وعبر المكالمة الهاتفية بين رئيس الوزراء المرشح بنيامين نتنياهو وكوخافي اتفق – بخلاف الاتفاقات التي سبق أن وقعت بين الليكود و"الصهيونية الدينية" – أنه بالنسبة للتغييرات المخطط لها المتعلقة بالجيش في كل ما يتعلق بالمسؤولية عن الإدارة المدنية (إتباع حرس الحدود في المناطق لوزير الأمن القومي المرشح ايتمار بن غفير، وتغيير مكانة الحاخام العسكري وبنود أخرى) لا يجب اتخاذ القرارات النهائية إلا بعد أن يعرض الجيش الإسرائيلي المعاني الناشئة عن القرارات التي اتخذت في الاتفاقات الائتلافية.

واضح أن من صلاحية الحكومة المنتخبة أن تنفذ تغييرات وتدفع قدماً بالسياسة مثلما تراه مناسباً، حتى عندما ينشأ خلاف مع الجهات المختصة التي تعارض التغييرات او القرارات. ليس على هذا الجدال. فقط في هذه الحالة، قفزت الحكومة المرشحة مسبقا عن الدراسة اللازمة، عرض التوصيات ونتائج القرارات من جانب المحافل المهنية والاستشارة القانونية اللازمة في قسم كبير من بنود التغيير الجوهرية. هذا ما يطلب رئيس الأركان عرضه حتى لو كان هذا سيحصل في ولاية خليفته، اللواء هرتسي هليفي.

قضية كوخافي الأخيرة، التي يجد فيها رئيس الأركان نفسه في مركز الجلبة ويتهمه سموتريتش وبن غفير بتدخل سياسي فظ، يجب أن نقسمها إلى قسمين: المكالمة الهاتفية بين نتنياهو وكوخافي، التي جرت وفقاً لكل الأنظمة والأذون الواجبة، مقابل الشكل الذي سربت فيه المكالمة التي جرت الأسبوع الماضي. سربت اقتباسات منسوبة زعماً لرئيس الأركان، وكانت النية إحداث ألعوبة إعلامية سياسية في ظل التشريع السريع في الهيئة العامة للكنيست.

إن مبادرة رئيس الأركان للحديث مع رئيس الوزراء المرشح، ليس فيها استفزاز للحكومة المرشحة، كما عرضت في بعض من المنشورات. هذه مسيرة مشروعة وسليمة النظام أقرت كما يلزم. بل إن من واجب رئيس الأركان أن يعرض موقف الجيش على القيادة السياسية في ضوء المشاكل التي تنشأ عن التغييرات المتوقعة، ولا سيما

عندما يدور الحديث عن عملية التشريع، بينما لم يكن للجيش فرصة للإعراب عن موقفه المهني قبل اتخاذ القرارات.

إن ما ضجت به الشبكة من أقوال، ربط بشكل فوري بين تقديرات محتملة بسعى كوخافي مستقبلاً للانخراط في الساحة السياسية وبين الاقتباسات التي ظهرت في وسائل الإعلام باسم رئيس الأركان، والتي كانت كافية للوزيرين المرشحين بن غفير وسموتريتش لأن يشيرا بشكل غير مباشر إلى أن كوخافي أو أي من رجاله هم الذين يقفون خلف التسريب، وذلك لترسيخ المكانة السياسية المستقبلية لكوخافي كمن هو مستعد لخوض معركة حيال نتنياهو.

إن استهداف كوخافي كمصدر للتسريب هو ما أتاح الهجمة الحادة ضده والادعاءات بتسييس الجيش الإسرائيلي. لا يمكن حقاً أن نقرر من هو مصدر التسريب، لكن سموتريتش وبن غفير، كلاعبين سياسيين مجربين، يعرفان جيداً بأنه -إلى جانب الادعاء بأن مصدر التسريب هو الجيش ورئيس الأركان- ثمة إمكانات معقولة كثيرة أخرى على الساحة، بينها أن التسريب ربما جاء من جانب مقربي نتنياهو أو من جانب لاعبين سياسيين آخرين.

كل هذا لا يهم سموتريتش وبن غفير اللذين ادعيا بأن هذه خطوة سياسية من كوخافي. بطريقة لطيفة، فضّلا أيضاً أن يتجاهلا البيان الرسمي للناطق العسكري الذي صدر بعد نشر الحديث، وبموجبه اتفق نتنياهو وكوخافي على ألا تتخذ القرارات النهائية إلا بعد أن يعرض الجيش الإسرائيلي المعاني المهنية على القيادة السياسية.

هذا بيان رسمي نسق باحتمالية عالية بين نتنياهو وكوخافي لم ينفه محيط رئيس الوزراء المرشح. بيان فيه إشارة أيضاً تجاه شركاء الليكود المستقبليين في الحكومة، إذ ليس كل شيء متفقاً عليه ومنتهياً رغم الاتفاقات الائتلافية.

هذه إشارة فضل الوزيران المرشحان تجاهلها، ولم يطلبا إيضاحات من نتنياهو علناً. كان مريحاً لهما أكثر أن يهاجما رئيس الأركان في خلق مؤامرة سياسية وبالترويج لحياته المهنية المستقبلية. أما الضرر فبات على حسابنا جميعاً

* * *

هآرتس: في زمن "الهاتف الحلال": كوخافي يحذر و"الشركاء" يتهمون ونتنياهو "أمام الفضائح".. وإسرائيل: من سرّب المكالمة؟

بقلم عاموس هرئيل

ليس صعباً الآن الحصول على تعاطف وسائل الإعلام الإسرائيلية، الغاضبة والمتفاجئة من الأحداث حول المفاوضات لتشكيل الائتلاف الجديد. شركات كبرى مثل بنك ديسكونت ومايكروسوفت حصلت في هذا الأسبوع على تغطية إيجابية بشكل خاص عقب الإعلان المطلوب عن منع التمييز في نطاقهما ورفض العمل مع المقاطعين والعنصريين الذين يخشون من المثليين.

ويعرف رئيس الأركان أفيف كوخافي، كيفية عمل هذا الأسلوب. وكان كافياً أول أمس ذلك التسريب الذي جاء في الوقت المناسب من مصدر مجهول لقنوات التلفاز كي يثير انفعالاً كبيراً في الصحف. نشر كوخافي في الأسبوع الماضي محادثة صعبة مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، عقب تنازلات قدمها لعضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش، رئيس حزب "الصهيونية الدينية"، الذي قد يحصل على منصب وزير مع مسؤولية عن وحدة منسق أعمال الحكومة في "المناطق" [الضفة الغربية]. وفقاً لذلك، حصل كوخافي فوراً على مكانة مقدرة في قائمة المدافعين عن الديمقراطية.

أمس، وصلت ردود فعل غاضبة من اليمين. فسموتريتش وشريكه بن غفير وضعا على وجههما قناع القوزاقي المسروق، وانفعلا من أقوال رئيس الأركان الذي يلوث الجيش الإسرائيلي بالسياسة، وكأن حزباهما ليسا هما اللذين صُمما على جر الجيش إلى هذا المربع. كما زادا على ذلك، وطلبا أن يتم إتباع فترة تجميد مدة عشر سنوات لمن يأتون من جهاز الأمن قبل دخول السياسة (بدلاً من ثلاث سنوات كما هو متبع الآن، الأمر الذي ظهر كجهد مانع ضد الخطط المحتملة لكوخافي نفسه).

عملياً، غير مطلوب من كوخافي قوة تمييز استثنائية أو تضحية استثنائية كي يحذر من الأخطار الكامنة في خطوات رئيس الحكومة المكلف. قلق الجيش من الخطوات الأخيرة، تغيير المسؤوليات في "المناطق" ونقل وحدات حرس الحدود إلى مسؤولية بن غفير في "وزارة الأمن القومي"، ونقل منصب الحاخام العسكري الرئيسي من مسؤولية رئيس الأركان إلى الحاخامية الرئيسية، هذا القلق يزداد منذ بضعة أسابيع. وريث كوخافي المكلف، الجنرال هرتسي هليفي، الذي سيتسلم منصبه بعد ثلاثة أسابيع تقريباً، كان بحاجة إلى مثل هذا الدعم العلني من رئيس الأركان التارك.

يعرف كوخافي كيف يتلقى النار المضادة من السياسيين، بالأساس من هجمات متعددة في الشبكات الاجتماعية، لكن هذا بالنسبة له ثمن معقول. بعد نحو أربع سنوات على وجوده في المنصب، الذي قلل فيه من اتخاذ مواقف في مواضيع سياسية واجتماعية مختلف عليها، اضطر مؤخراً إلى تناول خطوطه الحمراء

بصورة مفصلة وعلنية. في القريب، ستتحول هذه الحدود إلى مشكلة هليفي. مشكوك فيه إذا كان هنا رئيس أركان آخر اضطر إلى تسلم منصبه في مثل هذه الظروف من الاختلافات السياسية التي تهدد بإلقاء ظلالها على الأداء اليومي للجيش الإسرائيلي.

قائد المنطقة الوسطى السابق، نيتسان الون، قال أمس في مقابلة مع راديو "103 إف.إم" بأن "رئيس الأركان فعل ما يجب عليه فعله بطريقة صحيحة ومناسبة. الوضع الآن في "يهودا والسامرة" أصعب بسبعة أضعاف مما عايشته. ثمة جنون هنا. يحاولون خلق الفوضى في "المناطق" عن طريق البوابة الخلفية بدون قرار منظم. في هذه الأثناء، يبدو أن هذه الحكومة تحاول جرنا إلى هناك". بقي حتى الآن سؤال: ما الذي يريده نتنياهو؟ هل محيطه هو الذي سرب موضوع المحادثة كما حدث بخصوص جزء من التفاهمات مع الأحزاب الحريدية، من أجل إجبار سموتريتش على التراجع عن التفاهمات حول "المناطق"؟ هل سيوافق على طلب كوخافي وسيتدخل؟ هل سيدير حكومته بنفسه كما يعد كل يومين في مقابلات باللغة الإنجليزية مع وسائل الإعلام الأجنبية؟ الأمور ستبدأ في التكشف قريباً من اللحظة التي ستؤدي فيها الحكومة اليمين.

خضوع ضار

كلما تم نشر الاتفاق الائتلافي تتكشف فيه بنود فضائحية. أحد هذه البنود، الذي يهدد بإلحاق أضرار اقتصادية وتكنولوجية وأمنية كبيرة، موجود في الاتفاق بين الليكود و"يهدوت هتوراة"، والذي يضر بتخصيص الموجات في الهواتف المحمولة. الليكود وعد حزب "اغودات يسرائيل" بوقف برنامج تمت بلورته في وزارة الإعلام، الذي موضوعه إغلاق موجات الجيل الثاني والثالث من الهاتف المحمول ليستبدل بها موجات الجيل الرابع والخامس الأكثر تقدماً. مطلب الحريديين ملحق بالنضال الذي خاضوه ضد وزير الإعلام التارك، يوعز هندل، حول "الهواتف الحلال". إضافة إلى الانتقام من هندل، ثمة تفكير حريدي وكأن الحفاظ على الموجات القديمة سيضمن استمرار بيع أجهزة بسيطة ورخيصة، لصالح ناخبيهم.

المستوى المهني في وزارة الإعلام قلق جداً من هذه الخطوة، التي نزلت عليهم في بداية الأسبوع مثل الرعد في يوم صاف. الخوف أن ذلك سيدفن خططاً بعيدة المدى ويلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد وجهاز الأمن. الحفاظ على الموجات القديمة يعني إبطاء وإفشال خطوات استهدفت تحسيناً كبيراً في نوعية التصفح للمواطنين، الذين أغلبيتهم الساحقة لا تحتاج إلى "هواتف حلال" بل إلى خدمة إنترنت بمستوى غربي معقول. في الوقت نفسه، هذه خطوة قد تشل مشاريع تكنولوجية تحتاج إلى موارد كبيرة، وتلزمها باستخدام موجات الجيل الجديد.

المتضرر الآخر واضح، وهو جهاز الأمن. الجيش الإسرائيلي والشرطة و"الشاباك" والصناعات المهنية، تحتاج إلى موجات متقدمة؛ فعليها تعتمد الاتصالات ونقل المعلومات من مجمل منظومات القتال الجديدة. وهذا يسري أيضاً على مجسات حساسة مثلما في منظومات مختلفة في سلاح الجو وشعبة الاستخبارات في الجيش

الإسرائيلي. كان هناك تعاون طويل بين وزارة الدفاع ووزارة الاتصالات في السنوات الأخيرة بهدف تمكين تخصيص موجات تؤدي إلى تحسين الأنظمة. عدد من المشاريع قد يبدأ خلال سنتين، ولكنها تعتمد على الموجات الجديدة. إزاء الخضوع لطلبات الحريديم، ربما سيكون هناك ضرر أمني كبير.

عملية فريدة في نوعها

لقد أعلن "الشاباك" والشرطة عن حل لغز العملية التي قتل فيها مواطنان إسرائيليان بانفجار عبوة ناسفة على مدخل القدس في منتصف الشهر الماضي. في القضية تم اعتقال فلسطيني من شرقي القدس. خلال ذلك، تم اعتقال فلسطيني آخر غير مرتبط به بتهمة أنه خطط لتنفيذ عملية انتحارية في المحطة المركزية داخل المدينة. هذا بعيد جداً عن التقديرات التي أسمعت، أيضاً في "هآرتس"، في اليوم التالي للعملية. بعد ذلك، على خلفية الدقة النسبية للخطة، وضعت عبوتان قاتلتان في أماكن مختلفة، وتم تشغيلها بالتوالي، وتم طرح التقدير بأن الأمر يتعلق بخلية إرهابية منظمة تشغّلها منظمة من منظمات الإرهاب المخضرمة. ولكن حسب "الشاباك"، فإن المشتبه فيه عبد السلام الفروخ، عمل بشكل مستقل ولم يكن ينتمي لأي تنظيم، بل حصل على الإلهام من أيديولوجيا داعش، التي أخذ مضامينها بالأساس من الإنترنت. بنفس طريقة الفروخ، طالب سابق في هندسة السيارات في كلية في إسرائيل أيضاً، رآكم المعرفة المطلوبة لإعداد وتشغيل العبوات الناسفة.

يتحدث جهاز الأمن عن احتمالية أن يتمكن إرهابيون من تدريب مهندسين للعبوات عن بعد، دون الحاجة إلى تعليم منظم وجهاً لوجه. حتى الآن، كان الحديث عن محاولات محلية لإنتاج عبوات ناسفة بدائية مثل عبوات "الكوع". ولكن الفروخ عمل بصورة طموحة وأكثر تخطيطاً، هكذا نجح في إلحاق الضرر وتسبب بإصابات كثيرة. في العملية الأولى من نوعها منذ خمس سنوات.

يلاحظ الجيش الإسرائيلي في موجة الإرهاب الحالية خليطاً من منفذي عمليات من كل الأنواع: ذئاب منفردة، أعضاء تنظيمات محلية مثل "عرين الأسود" في نابلس، وهنا وهناك أيضاً نشطاء لـ"داعش" من تلقاء أنفسهم. الإرهابيون المتماهون مع الإسلام المتطرف نفذوا ثلاث عمليات فتحت سلسلة العمليات في آذار الماضي، في بئر السبع والخضيرة والقدس. الآن يتبين أن أحد أتباع "داعش" هو المسؤول عن عملية العبوة التي أدت إلى موجة محاولات في الضفة، التي هدفها تقليد نجاحه الدموي.

* * *

نتنياهو استعرض الخطوط العريضة لحكومته: المهمة الأولى إيران

ترجمة: موقع عرب 48

افتتحت جلسة الهيئة العامة للكنيست، قبيل ظهر اليوم الخميس، التي ستصوت على منح الثقة للحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو وتنصيبها. وسيقدم نتنياهو في خطابه الخطوط العريضة لحكومته اليمينية المتطرفة، والوزراء الذي جرى تعيينه، لكنه لم يستكمل بعد التعيينات في جميع الوزراء. وجرى الإعلان في بدايتها عن تعيين عضو الكنيست إيلي كوهين من الليكود وزيرا للخارجية لمدة سنة. وأنه تم تعيين عضو الكنيست، يسرائيل كاتس، الذي تغيب عن الجلسة، وزيرا للطاقة لمدة سنة وبعدها يتولى كاتس منصب وزير الخارجية لمدة سنتين. وقوطع خطاب نتنياهو من جانب أعضاء المعارضة في اللحظات الأولى بعد بدئه، عدة مرات. فيما قوبل خطابه بالتصفيق من جانب أعضاء الائتلاف، الذين تم إخراج عدد منهم من القاعة.

وقال نتنياهو أن مهمة حكومته الأولى هي إحباط محاولات إيران لحيازة سلاح نووي. وبحسبه، فإن مهمة أخرى أمام الحكومة هي توسيع "اتفاقيات أبراهام" لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي. وأضاف أنه "في السنوات الأربع المقبلة سنعمل كي تكون إسرائيل دولة عظمى عالمية، مزدهرة وقوية، ولا يكون وجودها مشكوك فيها." واستعرض نتنياهو الوزراء في حكومته، وبضمن ذلك تعيين السفير السابق في واشنطن، رون ديرمر، وزيرا للشؤون الإستراتيجية.

وألقى رئيس المعارضة، يائير لبيد، خطابا، قال فيه إنه "ننقل المسؤولية إلى الحكومة الجديدة بقلب غير هادئ". وأضاف أنه يوافق على قول نتنياهو إن المهمة الأولى هي ضد إيران. وتباهى لبيد بأن الحكومة السابقة منعت فتح القنصلية الأميركية في القدس، وأنه عزز العلاقات مع دول "اتفاقيات أبراهام" والأردن وتركيا. وقال لبيد إنه "استأنفنا سياسة الاغتيالات" ضد قادة الفصائل الفلسطينية، وأن تعليمات إطلاق النار كانت واضحة للجنود: "من يأتي لقتلك، أقتله."

وفي موازاة جلسة الكنيست، تظاهر مئات الأشخاص خارج مبنى الكنيست ضد نتنياهو وحكومته، وحملوا لافتات كُتب عليها "حكومة البلطجيين" و"حكومة عصابة."

* * *

جيش الاحتلال: أكثر من 3000 عملية اعتقال بالضفة والقدس في 2022

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

نفّذ جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال العام الحالي أكثر من 3000 عملية اعتقال في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس، وادعى أنه ضبط أكثر من 500 قطعة سلاح، وأغلق 14 ورشة لصنع أسلحة، وصادر 2.8 مليون شيكل بادعاء أنها مخصصة لمنظمات المقاومة الفلسطينية. وجاء ذلك في بيان صادر عن الناطق باسم الجيش الإسرائيلي اليوم، الخميس، لتلخيص عملياته العسكرية في العام المنتهي.

وشن جيش الاحتلال غارات في قطاع غزة، استهدفت 257 موقعا وتدمير نفقين هجومين، بحسب البيان. واستشهد خلالها 14 مقاتلا في حركة الجهاد الإسلامي. وأطلِقت قذيفة صاروخية واحدة من الأراضي اللبنانية باتجاه إسرائيل، بينما شن الجيش الإسرائيلي 4 غارات في الأراضي اللبنانية وأطلق باتجاهها 58 قذيفة مدفعية خلال العام الحالي، بحسب البيان.

وأضاف البيان أن الطيران الحربي الإسرائيلي نفذ أكثر من 1000 طلعة جوية في الأجواء السورية واللبنانية وقطاع غزة، ونفذت البوارج الحربية الإسرائيلية أكثر من 30 عملية عسكرية، ونفذ أسطول الغواصات عشرات العمليات.

وفي موازاة هذا العدوان الإسرائيلي الواسع، جرى "تطوير التعاون (العسكري) مع دول عربية في الشرق الأوسط والخليج". وذكر البيان أنه "جرت 15 مناورة بمشاركة إسرائيلية مع الجيوش الشرق أوسطية والخليجية بالإضافة الى 53 زيارة ورحلة إلى الدول الشريكة في اتفاقيات أبراهام." وزار رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، ولأول مرة، كلا من البحرين والمغرب.

* * *

تخوف إسرائيلي من "الوقوف على حبل مشدود" بين الصين وأمريكا

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

كشفت أوساط سياسية ودبلوماسية إسرائيلية أن الولايات المتحدة تتعامل مع الصين باعتبارها التحدي الأكبر لسياستها الخارجية والأمنية، لذلك تتبنى واشنطن سياسة تجعل من الصعب على حلفائها، خاصة الاحتلال، التعاون مع الصين. ولم تخف حكومة الاحتلال مؤخرا أنه تم تمديد الحبل المشدود الذي تسير عليه، بين رغبتها في التعاون مع الصين، والتزامها بالحفاظ على علاقات طبيعية مع واشنطن، وقد امتد

هذا الحبل الرقيق مؤخرا عدة مرات.

ذكر عميحاي كوهين، مستشار القانون الدولي، والمحاضر الحقوقي بكلية أونو الأكاديمية، أن "المرة الأولى كانت بسبب توسيع صلاحيات اللجنة الاستشارية لفحص الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل، التي تم تشكيلها بهدف خلق آلية تحد من الاستثمارات الصينية في إسرائيل، وقد وافق مجلس الوزراء على توسيع صلاحياتها بتوسيع تعريف المستثمر الأجنبي، وإضافة ممثل عن وزارات الخارجية والاقتصاد والحرب للجنة، بهدف حصر الاستثمارات الصينية في إسرائيل، والاستجابة للضغوط الأمريكية." وأضاف في مقال نشرته صحيفة إسرائيل اليوم، أن "التطور الثاني جاء عندما نشرت وزارة التجارة الأمريكية تعديلاً على القواعد المنظمة لتصدير التكنولوجيا العالية للصين، ما يتطلب منح الموافقة الأمريكية لتصدير المكونات، والتقدم التكنولوجي في صناعة أشباه الموصلات، والدوائر المتكاملة والمكونات المستخدمة لتطوير أجهزة الكمبيوتر العملاقة."

والمبرر الرسمي للحظر الجديد أن هذه المكونات قد تحسن القدرة العسكرية للصين، لكن الكثيرين يرون أن هذه القيود مصممة للحفاظ على التفوق الأمريكي في المجالات ذات الصلة بالتقنية العالية، وتنطبق القيود على الشركات الإسرائيلية.

ولا يخفي الاقتصاديون ورجال الأعمال الإسرائيليون استياءهم من هذه القيود الأمريكية؛ لأنها تضع المزيد من الصعوبات على شركاتهم في التعاون التقني مع الصين، خاصة عندما تفكر الولايات المتحدة في التوسع في مجالات أخرى.

صحيح أن هذه التطورات لن تؤدي إلى إنهاء التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والصين، لكن بيع التكنولوجيا المتقدمة للصين والاستثمارات الصينية في إسرائيل في مجالات البنية التحتية ستواجه بالتأكيد العديد من الصعوبات.

في الوقت ذاته، فإن هذه القيود تتطلب من الإسرائيليين التعامل معها باهتمام كبير؛ حتى لا يقعوا في موقف يمنع الاستثمار الصيني في دولة الاحتلال من جهة، ومن جهة أخرى، وهو الأسوأ من ذلك، الوقوف في وجه آليات الإنفاذ الخاصة بحكومة الولايات المتحدة، ولعل العلاقات بين تل أبيب وواشنطن لا تحتمل مزيدا من التوتر في هذه المرحلة بالذات، لاسيما أن أجندتهما تحمل تناقضات عديدة في معظم الملفات المشتركة، خاصة مع تنصيب الحكومة اليمينية الجديدة قريبا.

* * *

تقدير إسرائيلي: نتنياهو قد يخالف نهج أسلافه تجاه روسيا

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

في ضوء العلاقة الشخصية الوثيقة التي تربط رئيس الحكومة الإسرائيلية المكلف بنيامين نتنياهو مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فإن المحافل الدبلوماسية في تل أبيب تتوقع أن يؤدي التنصيب المتوقع للحكومة الجديدة لتوقعات روسية بتحسن العلاقات معها مقارنة بأيام حكومتي نفتالي بينيت ويائير لابيد، لأن المكالمة الهاتفية بين نتنياهو وبوتين، ولعل إجراءها بحد ذاته أهم من محتواها، وقرار المحكمة الروسية بإرجاء الحكم في إغلاق مقر الوكالة اليهودية، يشيران لذلك. مع العلم أن مثل هذا الاتصال الهاتفي لا يتم بشكل عفوي، بل يتفقان مقدمًا على إجرائه قبل أيام قليلة، ولعل تأخيره سبعة أسابيع ليس مصادفة، لأن بوتين لم يرغب بإجرائه بعد غريمه جو بايدن على الفور، مع العلم أنه في الأشهر العشرة الماضية لم يشعر الغرب عموما بفائدة وجود قناة حوار روسية إسرائيلية، مع أنه لم يعارض قيامها، لكنهم في الوقت ذاته يخشون أن يلعب نتنياهو دور "المسيح المخلص" لبوتين، وإضفاء الشرعية عليه، والترويج لضغط روسي على كييف.

زعم الجنرال دانيال راكوف الذي عمل عشرين عاما في جهاز الاستخبارات، والمتخصص في الشؤون الروسية أن "نتنياهو يعرف كيفية التعامل مع بوتين أفضل ممن سبقوه، رغم أن الحديث إليه قد يعتبر عبئًا سياسيًا، وقد تكون جهود الوساطة غير مفيدة، لكنها قد تكون أفضل قياسا بالقطيعة التي سادت بين تل أبيب وموسكو خلال حكومة لابيد، ولعل الروس يتوقعون أن تقوم إسرائيل بإجراءات لتجنب تدهور العلاقات معهم، على غرار الدول الغربية الأخرى." وأضاف في مقال نشره موقع" زمن إسرائيل أن "العلاقات الإسرائيلية الروسية أكثر حساسية من أي وقت مضى في الثلاثين سنة الماضية، ومن المرجح ألا يندفع نتنياهو للقاء بوتين وعناقه أمام الكاميرات، لأن التكلفة السياسية لمثل هذه الصورة في نظر الغرب واضحة بالنسبة له، لكنه في الوقت ذاته لا يوجد سبب لعدم إجراء محادثة هاتفية في الوقت المناسب، خاصة وأن الزعيمين الفرنسي إيمانويل ماكرون، والألماني جورج شولتز، يقومان بذلك، فلماذا يحظر على نتنياهو."

وأشار إلى أن "الحوار المباشر بين نتنياهو وبوتين يمكن أن يساعد دولة الاحتلال على حل المشاكل بشكل أكثر فاعلية معه، رغم أنه في الوقت ذاته قد يكون بمثابة تجاوز للمؤسسة المهنية الإسرائيلية، كما أنهم في موسكو وكييف وعواصم الغرب يتوقون لمعرفة ما إذا كانت إسرائيل في ظل حكم نتنياهو ستحدث تغييرًا كبيرًا في مواجهة روسيا، أم أنها من المرجح أن تتمسك بالسياسة الحالية، التي انتهجها بينيت ولابيد خلال العام الأول من حرب أوكرانيا."

تعكس أحداث الأيام الأخيرة أن كلا الجانبين، نتنياهو وبوتين، سيواصلان الحفاظ على التوازن الدقيق بين الجزرة المتمثلة بالمحادثات، والعصي المتمثلة بالإجراءات القانونية، دون تحقيق اختراق جدي في العلاقات، إلا إذا تعرضت مصالح الاحتلال للخطر في سوريا تحديدا بشأن استمرار الهجمات العدوانية فيها لمواجهة

التمركز العسكري الإيراني، وفي هذه الحالة قد نشهد تغيرا ملموسا في علاقاتها بموسكو، التي قد تجري تغييرا على نهجها "المحايد" في دمشق في ضوء تحالفها المتزايد مع طهران.

* * *

سفير إسرائيلي يطرح تساؤلات حول فرضية نجاح التطبيع مع السعودية

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

بالتزامن مع ما شهدته الأيام الأخيرة من تزايد التقارير في وسائل الإعلام عن محادثات تجري بالفعل بين دولة الاحتلال والسعودية، حتى قبل تشكيل الحكومة الجديدة، بشأن إمكانية تطوير علاقاتهما، فإن القناعة الإسرائيلية السائدة أن الاتجاه الرئيسي للعمل سيكمن في تعزيز التحرك على غرار اتفاقيات التطبيع السابقة نحو المملكة، لأن مثل هذا الاتفاق قد يعزز الموقف ضد إيران، ويساهم في استقرار المنطقة، وحتى المساعدة في دفع عجلة حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. مع العلم أن المقابلة التلفزيونية التي منحها رئيس الحكومة المكلف بنيامين نتنياهو، يمكن اعتبارها جزءا من محاولاته لتهدئة الرأي العام الإقليمي والدولي حول تشكيل حكومته الجديدة. صحيح أن حملة التهدئة لم تكن ناجحة إلى هذا الحد، لكن السؤال الرئيسي والأكثر إثارة للاهتمام بين الإسرائيليين هو: هل يمكن توقع أن مثل هذه الخطوة المتمثلة في تطبيع العلاقات مع السعودية ستنجح بالفعل على غرار اتفاقيات التطبيع التي سبقتها مع دول أخرى؟

كتب السفير والدبلوماسي مايكل هراري في موقع" زمن إسرائيل "أن "التذكير يبدو مهماً وهو أن الإمارات والبحرين وقعتا على اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل عقب تلقيهما "الضوء الأخضر" من الرياض، بجانب خطوات إضافية من جانبها مثل إعطاء الإذن للطائرات الإسرائيلية بالتحليق فوق مجالها الجوي، ما يجعلنا نفهم جيداً التغيير الذي حدث في المنطقة في العقد الماضي، ومن أهمها تعزيز صورة التهديد الإيراني تجاه دول الخليج، وانخفاض ترتيب أولويات القضية الفلسطينية، والشعور بتآكل التزام أمريكا بالوقوف بجانب حلفائها في المنطقة." وأضاف في مقاله أن "ما يعزز إمكانية توقيع اتفاقية تطبيع مع السعودية نتائج آخر استطلاع أجراه معهد واشنطن قبل أيام، وأظهر أن 43% من مواطنيها يؤيدون الاتصالات الجارية مع إسرائيل، دون تقديم تفاصيل، بالتزامن مع استضافتها مؤتمرًا مصرفيًا رفيع المستوى بمشاركة ممثل من إسرائيل، وفريق إسرائيلي في حدث رياضي دولي، وعبر 21٪ فقط من السعوديين أن اتفاقيات التطبيع جلبت في أجنحتها نتائج إيجابية للمنطقة، كما أن 90٪ يعتقدون أن نتائج الانتخابات في إسرائيل ستسبب نتائج سلبية في المنطقة." وأشار إلى أن "الحديث الإسرائيلي عن التطبيع مع السعودية يتزامن مع ما تشهده علاقات الأخيرة مع الولايات المتحدة، وهي لا تعيش أفضل حالاتها في السنوات الأخيرة، ما يضع علامات استفهام حول

تطوير علاقة إسرائيل والسعودية، ودورها في تحسين العلاقة مع واشنطن، بغض النظر عن التقدم في القناة الإسرائيلية الفلسطينية، بعد أن أثبتت الاتفاقيات السابقة أن هذا ممكن، وأن الاتفاق الإسرائيلي السعودي سيوفر الضمان النهائي لذلك."

ووضع الكاتب جملة تساؤلات قد تسبق أي تطبيع للعلاقات الإسرائيلية السعودية، ومنها: "هل ستنظر الرياض لمثل هذه الخطوة على أنها خدمة لمصالحها في مقاومة التحدي الإيراني المتنامي، وهل يستطيع نتنياهو تحسين علاقات الإدارة الأمريكية مع السعودية، وهل تعتقد الأخيرة أن لديها القدرة على "تجاوز" القضية الفلسطينية مرة أخرى دون المس بمكانتها الإقليمية، لا سيما الاستقرار على ساحتها الداخلية، وكلها أسئلة لا توجد عليها إجابات موثوقة، على الأقل في هذه المرحلة."

الخلاصة الإسرائيلية من الحديث المتزايد عن التطبيع مع السعودية تتركز في أن الأمر يتعلق بمحمد بن سلمان، ولي العهد والحاكم الفعلي للمملكة، ويمكن الافتراض أنه رغم التقدم الملحوظ الذي حدث في السنوات الأخيرة بين الجانبين، وازدياد حدة التهديد من إيران، فإن أي ترجمة لها على صعيد التطبيع بينهما متوقعة في الأشهر المقبلة، حيث ستعمل إسرائيل، بقيادة نتنياهو، بقوة وبصورة مكثفة في هذا الاتجاه، رغم أنه لا تزال هناك تحديات وعلامات استفهام ضخمة، وأن الحكومة الجديدة، باختلاف مكوناتها، لا تساعد على تهدئة القلق على الساحتين الإقليمية والدولية، فضلا عن المضي في مسار التطبيع مع السعودية .

* * *

"مطالب بيئية" تهدد بإلغاء اتفاق نفطي بين الإمارات والاحتلال

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

فيما تسوق دولة الاحتلال نفسها بأنها من الخيارات المفضلة لأوروبا لحل أزمة الطاقة لديها عقب توقف غاز روسيا، صدرت تحذيرات جديدة من ظهور احتجاجات شعبية إسرائيلية ضد تطوير خزان ليفياثان، وفي حال استجابت الحكومة الجديدة لهذه الاحتجاجات، فإنها ستكون في أزمة طاقة مماثلة لما تعانيه دول أوروبا، لأنه بدون أمن الطاقة والنقص الحاد في الغاز، من الطبيعي ألا يتم إنتاج الكهرباء، ولتدفئة المنازل قد يضطر الإسرائيليون لحرق الفحم وزيت الوقود كما يحدث الآن في أوروبا .

تأتي مناسبة صدور هذه التحذيرات الإسرائيلية عقب ما تعرضت له شركة كاتسا الحكومية الخاصة بخط أنابيب إيلات- عسقلان في العامين الماضيين من هجوم نشطاء البيئة بدأ بعد توقيع شركة خطوط الأنابيب الأوروبية الآسيوية (EAPC) الحكومية الإسرائيلية وشركة MED-RED Land Bridge Ltd

ومقرها الإمارات العربية المتحدة مذكرة تفاهم للتعاون في مجال نقل النفط الخام والمنتجات النفطية من الخليج للأسواق الغربية عبر خط أنابيب نقل النفط بين مدينة إيلات على البحر الأحمر وميناء عسقلان على

البحر المتوسط، وهي الاتفاقية التي ستعود بالفوائد والالتزامات العديدة لدولة الاحتلال .
ربط إيريز كالفون الكاتب بصحيفة معاريف، تطورات أزمة الطاقة المتوقعة باتفاقيات التطبيع التي وصفها بأنها "علامة فارقة في علاقات إسرائيل مع دول الخليج، وخلق أرضية خصبة لتعزيز التعاون بينها، وبناء عليها تم توقيع اتفاقية البحر المتوسط والأحمر بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة بوصفها استمرارا مباشرا لاتفاقيات التطبيع، وقد اشتملت الاتفاقية على مزايا عديدة لإسرائيل، لأنها تضمن حفظ أمن الطاقة لديها من خلال زيادة الإمداد المتاح من النفط الخام، مع تلقي اقتصاد الطاقة المحلي مخزونًا إضافيًا للطوارئ عند الحاجة، وكل هذا في وقت يمر فيه العالم بأزمة طاقة حادة ."
وأضاف في مقاله أن "اتفاقية البحرين المتوسط والأحمر بين الإمارات وإسرائيل تحفظ مكانة الأخيرة كلاعب جيوسياسي إقليمي، ونتيجة لها يمكن ملاحظة أن المزيد من التعاون في العديد من المجالات المتنوعة تم صياغتها حتى مع الدول التي لم تقم معها إسرائيل بعد علاقات دبلوماسية رسمية، خاصة وأنه لا ينبغي الاستخفاف بالاختراق التاريخي في كسر الحظر النفطي العربي بعد عقود من الحظر على إسرائيل من قبل دول المنطقة، وتجنب السفن الرسو هناك خوفا من فرض عقوبات عليها ." وأشار إلى أن "الاتفاقية المذكورة تضمن إقامة مشاريع طاقة إضافية مع دول أخرى في منطقة البحر الأحمر، مثل الأردن والسعودية، مع الارتقاء بمكانة إسرائيل الإقليمية في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية لتصبح جسر طاقة بريديًا وقويًا، مما يستدعي المحافظة على الاتفاقية، ورفض مطالب المنظمات البيئية لإلغاء الاتفاقية، وفرض قيود على الشركة الموقعة، مما قد يلحق ضررا كبيرا باقتصاد الطاقة في إسرائيل، سواء بشكل روتيني أو في حالات الطوارئ."
وحذر من أن "الفشل في تنفيذ الاتفاقية مع الإمارات، سوف يتسبب بارتفاع أسعار الطاقة، وتكلفة المعيشة، خاصة وأنه يتم استخدام موانئ إيلات وعسقلان على مدى عقود باعتبارهما بوابات بحرية إسرائيلية، يدخل منهما 80٪ من مدخلات الطاقة في الاقتصاد الإسرائيلي، ولعل الواقع الأمني المتوتر الذي تعيشه إسرائيل يستدعي الحفاظ على نشاط وكفاءة ميناء كاتسا في إيلات، لأنه يتيح استمرارية الطاقة لاستقبال النفط في أوقات القتال عندما تكون الموانئ الأخرى مغلقة."
تجدر الإشارة إلى أن منظمات بيئية إسرائيلية أشادت بقرار المحكمة العليا الذي يعطل المضي قدما في مشروع نقل النفط الخليجي إلى أوروبا عبر ميناء إيلات، ثم برًا عبر ميناء عسقلان على البحر المتوسط، وهو المشروع المثير للجدل، الناجم عن اتفاقية إسرائيلية إماراتية، بالنظر للخطر الذي يشكله على الشعاب المرجانية في شمال البحر الأحمر، فيما رحبت وزيرة حماية البيئة تمار زاندبيرغ بالقرار بزعم أنه لا يمكن تحويل إسرائيل لمركز خطير وملوث لعبور النفط. وسبق أن جمدت الوزارة الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي، معللة ذلك بالحاجة لمزيد من الدراسات البيئية، ولم تكشف الشركتان عن كمية النفط المخطط نقلها عبر إيلات، لكن دون زيادة

الحكومة لكميات النفط المستوردة من غير الممكن المضي قدما بالمشروع، مع العلم أن اتفاق النفط واحد من اتفاقات عدة تم التفاوض عليها بين شركات إسرائيلية وإماراتية بعد تطبيع علاقاتهما.

* * *

تقارير

i24NEWS: القادة اليهود الأمريكيون يحذرون إسرائيل من احتجاجات بسبب الحكومة اليمينية مقبلة

حذروا المشاركون من أن "مثل هذه الإجراءات ستدفع اليهود الأمريكيين الشباب بعيدًا عن إسرائيل"

عقد القادة اليهود الأمريكيون اجتماعا مع كبار المسؤولين الإسرائيليين في سفارة واشنطن في وقت سابق من هذا الشهر لمناقشة المخاوف بشأن الحكومة اليمينية الجديدة، محذرين من أن "السياسات التي تستهدف اليهود المثليين وأعضاء المجتمعات غير الأرثوذكسية قد تشهد احتجاجا يهود أمريكيين خارج السفارة ."

وأفاد موقع أكسيوس الإخباري، في تقرير له، أن "الاجتماع مع أعضاء بارزين في المنظمات الموالية لإسرائيل ورئيس مكتب وزارة الخارجية الإسرائيلية لشؤون الشتات، شولي دافيدوفيتش، تم في 7 كانون الأول/ديسمبر، في حين كان رئيس الوزراء الجديد بنيامين نتنياهو، لا يزال يتفاوض مع شركائه في التحالف اليميني المتطرف."

ووفقًا لـ"أكسيوس"، فقد أعرب المشاركون الأمريكيون في الاجتماع عن قلقهم من أن "الحكومة الجديدة ستتبع سياسات عنصرية ومعادية لليهود الإصلاحيين والمحافظين وتنتهك حقوق مجتمع الميم، مما قد يضر بالتبرعات من المجتمع اليهودي." وحذروا المشاركون من أن "مثل هذه الإجراءات ستدفع اليهود الأمريكيين الشباب بعيدًا عن إسرائيل"، وحذروا من سيناريوهات قد "تشهد احتجاجًا لليهود الأمريكيين خارج السفارة في واشنطن أو ركوب مئات الأشخاص على متن الطائرة للتظاهر في إسرائيل."

وتشير وسائل الإعلام الأمريكية، التي نقلت عن عدد من المشاركين في الاجتماع، إلى أن "الإسرائيليين فوجئوا وحثوا الأمريكيين على عدم إصدار أحكام متسرعة."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الليكود يوافق على فصل كامل لحرس الحدود عن الشرطة وتسليم السيطرة عليها إلى بن غفير

البند المفاجئ في الاتفاق الائتلافي ينص على أن جعل قوة الدرك "خدمة مستقلة" تكون خاضعة لسلطة وزير الأمن القومي، على أن تتم في غضون 90 يوما

ضمن حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف اتفاقا مع حزب رئيس الوزراء المقبل بنيامين نتنياهو، "الليكود"، ينص على فصل شرطة حرس الحدود عن شرطة إسرائيل ووضع قوة الدرك تحت السيطرة المباشرة لوزير الأمن القومي الجديد إيتمار بن غفير، بحسب الاتفاق الائتلافي الذي وقّع عليه الحزبان الأربعاء. وينص الاتفاق على أن الخطوة ستتم في غضون 90 يوما من تشكيل الحكومة، حيث سيتم تحويل شرطة حرس الحدود "إلى خدمة مستقلة في وضع مماثل لمصلحة السجون الإسرائيلية وإخضاعها لسلطة الوزير." وستكون شرطة حرس الحدود لاحقا تحت سيطرة وزير الأمن القومي مباشرة، مما يمنح بن غفير السيطرة على قوة تنفذ عمليات حساسة في الضفة الغربية، وهي مسؤولة عن إخماد الاحتجاجات وأعمال الشغب، ومسؤولة عن حفظ النظام في المظاهرات داخل إسرائيل أيضا.

في السابق، كان يُعتقد أن بن غفير سيُمنح صلاحيات أكبر على حرس الحدود في الضفة الغربية، التي تكون خاضعة عادة لإشراف وزير الدفاع. تم الكشف عن البند الأوسع الذي يقضي بإخراج القوة بأكملها من تحت قيادة المفوض العام للشرطة ومنح الوزير السيطرة المباشرة عليه يوم الأربعاء فقط، بمجرد نشر الاتفاق الكامل.

لا يقدم الاتفاق مزيدا من التفاصيل حول نقل السيطرة على حرس الحدود، والذي تم تضمينه في بند يدعو الحكومة إلى تمرير تشريع لتعزيز وحدة الحرس الوطني الإسرائيلي التي تم إنشاؤها مؤخرا بشكل كبير من خلال الميزانيات المخصصة والبنية التحتية التنظيمية. تتكون الوحدة من قوات حرس الحدود. وفي وقت سابق الأربعاء، مرر الكنيست قانونا يعزز السيطرة السياسية على الشرطة، كما طالب بن غفير كشرط للانضمام إلى حكومة نتنياهو.

بتعديل أنظمة الشرطة الحالية، ينص القانون على أن للحكومة "سلطة" على شرطة إسرائيل. وينصب بن غفير، بصفته وزيرا للأمن القومي، "مسئولا" عن القوة نيابة عن الحكومة. وقد تم حذف بعض البنود الأكثر جدلية، التي كان من شأنها جعل المفوض العام للشرطة خاضعا رسميا لبن غفير، فضلا عن منح الوزير الحرية في تطوير سياسة التحقيقات والادعاء التابع للشرطة، من القانون ردا على ضغوط من مكتب المستشارة القانونية للحكومة، التي عارضت البنود التي تقوض استقلالية جهاز الشرطة. وقال بن غفير إنه يعتزم متابعة تشريع تلك السياسات في وقت لاحق.

وقد حذر منتقدو الخطوة المتمثلة بتسليم السيطرة على الشرطة لبن غفير، بمن فيهم وزير الدفاع بيني غانتس، من أن سلطته الجديدة قد تضر بأمن إسرائيل بشكل خطير. فقد تحدى بن غفير مرارا هيكل القيادة المستقلة للشرطة، وطالب بتخفيف قواعد إطلاق النار للسماح لقوات الأمن بإطلاق النار على أي شخص يحمل حجرا أو قنبلة حارقة. كما قال إنه يريد زيادة الحصانة القانونية لقوات الأمن.

يتم تحديد قواعد إطلاق النار للجيش حاليا من قبل قادة الجيش الإسرائيلي وفي الشرطة من قبل التسلسل القيادي الخاص بها. مع ذلك، تخضع قوات حرس الحدود في الضفة الغربية للجيش وتتبع قواعد فتح النار الخاصة به.

لم يخدم بن غفير في الجيش مطلقا، لكنه اكتسب شعبية بتعهده بإعادة الأمن الشخصي وسط سلسلة من الهجمات التي وقعت هذا العام، والعنف الداخلي الذي أشعله نزاع مايو 2021، وافتقار مزعوم للحكم في المناطق الريفية في شمال وجنوب إسرائيل. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات التي أجريت في 1 نوفمبر، وعد بن غفير في حملته الانتخابية باتباع سياسة صارمة ضد الجريمة والإرهاب. وللدفع بأجندة الأمن الداخلي والقانون والنظام، قال بن غفير إنه يريد مزيدا من السيطرة على وضع سياسات وأولويات الشرطة، بما يتماشى مع المبدأ القائل بأن الوزير المسؤول عن منصب يجب أن يتمتع بصلاحية ترافق هذا المنصب.

خلال الأيام التي ناقشت فيها لجنة برلمانية الخطوة قبل تصويت الأربعاء لمنحه سلطات موسعة، قال بن غفير إنه يعتقد أن زيادة السلطة الوزارية ستساعده بشكل أفضل على محاربة الآفات الاجتماعية الدائمة، بما في ذلك رسوم الحماية (الخاوة) في الجنوب، والتخريب ضد المزارعين، وانعدام القانون على الطرق، والتحرش بالنساء. بالإضافة إلى توسيع السلطة السياسية على الشرطة، سيزيد القانون الشفافية من خلال نشر لوائح الشرطة غير السرية وسياسات بن غفير على الإنترنت.

من المرجح أن يكون القانون هو الأول من عدة تحركات سيسعى إليها بن غفير لتوسيع السيطرة السياسية على الشرطة، وكذلك محاولات لإصلاح اللوائح التنفيذية.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الاتفاقات الائتلافية تشمل مشروع قانون التمييز وبند التجاوز وإصلاح نظام الهجرة

حكومة نتنياهو الجديدة تشدد على الحقوق اليهودية الحصرية في أرض إسرائيل وتؤيد الضم من حيث المبدأ، وتعرض مبادئها التوجيهية، وتوقع الاتفاقات مع الشركاء قبل أداء اليمين الخميس

وضع رئيس الوزراء المقبل بنيامين نتنياهو اللمسات الأخيرة على ائتلافه المكون من أحزاب يمينية ومتدينة يوم الأربعاء، حيث حدد الخطوط التوجيهية للحكومة التي شددت على "حق الشعب اليهودي الحصري وغير القابل للتصرف في جميع أنحاء أرض إسرائيل" وشملت تعهدات بتعزيز الاستيطان في "الجليل والنقب. والجولان ويهودا والسامرة " (الضفة الغربية).

قبل مراسم أداء اليمين للحكومة الجديدة في الكنيست المقررة اليوم الخميس، وقّع حزب "الليكود" اليميني بزعامة نتنياهو على اتفاقات ائتلافية مع شريكيه الحريديين، حزبي "شاس" و"يهدوت هتوراة"، وكذلك مع

Commented [A1]:

أحزاب اليمين المتطرف "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت" و"نوعم". يمثل الائتلاف المكون من 64 عضوا في الكنيست المؤلف من 120 عضوا الحكومة اليمينية الأكثر تشددا في تاريخ إسرائيل الحديث الممتد إلى 75 عاما.

تنص بعض الاتفاقيات الائتلافية على تشريع من شأنه أن يسمح لمقدمي الخدمات برفض تقديم الخدمة على أساس معتقداتهم الدينية – وهي مبادرة تشريعية يرى منتقدوها أنها تضفي الشرعية على التمييز ضد مجتمع الميم وقطاعات مستهدفة أخرى. وقد دفعت الخطط لسن مثل هذا التشريع – الذي قالت وزيرة جديدة من "الصهيونية الدينية" أنه قد يمكّن الأطباء من رفض تقديم العلاج، وقال آخر إنه قد يمكّن فندقا من رفض تقديم الخدمة للمثليين – رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ وآخرين إلى الإعراب عن قلقهم. ووعد نتنياهو هذا الأسبوع بمنع التمييز، لكن البند ظل في الاتفاقات. كما تعهد بعدم المساس بحقوق مجتمع الميم، وحماية ديمقراطية إسرائيل.

في اتفاقه الائتلافي المنفصل مع حزب "الصهيونية الدينية"، التزم حزب الليكود بزعامة نتنياهو من حيث المبدأ بضم الضفة الغربية. السيادة الإسرائيلية "ستمتد إلى يهودا والسامرة"، حسبما جاء في الاتفاق غير الملزم، مع مراعاة اعتبارات رئيس الوزراء فيما يتعلق بـ"التوقيت، وتقييم المصالح الوطنية والدولية لدولة إسرائيل". في هذا الاتفاق، تعهد نتنياهو أيضا بإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية التي تعتبرها الحكومة الإسرائيلية حاليا غير قانونية.

سعى نتنياهو إلى ضم حوالي 30٪ من الضفة الغربية، بما في ذلك جميع المستوطنات، عندما كان رئيسا للوزراء سابقا في عام 2020، لكنه ألغى تلك الخطة عندما أصبح واضحا أنه لا يحظى بدعم إدارة ترامب. من غير المرجح أن يفعل ذلك في عهد الرئيس الأمريكي جو بايدن.

في مقال رأي نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال"، قال رئيس حزب "الصهيونية الدينية" بتسلئيل سموتريتش إنه لن يكون هناك "تغيير في المكانة السياسية أو القانونية" للضفة الغربية، مشيرا إلى أن الضم لن يتم على الفور.

في مبادئه التوجيهية، غير الملزمة، تعهد الائتلاف الحكومي أيضا بالحفاظ على "قضايا الوضع الراهن التي تتعلق بالدين والدولة... بما في ذلك فيما يتعلق بالأماكن المقدسة" – مشيرا إلى أنه لن يسمح بالصلاة اليهودية في الحرم القدسي كما حث العديد من شركاء الليكود على فعله.

بالإشارة إلى الخطط المعلنة لجميع الشركاء في الائتلاف لإعادة تشكيل توازن القوى الحساس بين القيادة السياسية الإسرائيلية وقضائها بشكل جوهري، حددت المبادئ التوجيهية أن الحكومة "ستتخذ خطوات لضمان الحوكمة واستعادة التوازن المناسب بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والجهاز القضائي."

في اتفاقاتها المنفصلة وغير الملزمة مع شركاء في الائتلاف، حددت الحكومة القادمة أنها ستسن بند "تجاوز" من شأنه أن يسمح للبرلمان بإعادة تشريع القوانين التي ألغتها محكمة العدل العليا باعتبارها تتعارض مع نظام قوانين أساس إسرائيل شبه الدستورية، ومع ذلك، لم تحدد الحكومة بالضبط كيف سيتم صياغة "بند التجاوز" هذا.

وحذر منتقدو الائتلاف القادم، بمن فيهم أعضاء في الحكومة المنتهية ولايتها بقيادة رئيس الوزراء يائير لبيد، وكذلك عشرات القضاة المتقاعدين الذين كتبوا خطاب احتجاج هذا الأسبوع، من أن هذا التشريع يشكل خطرا مباشرا على الديمقراطية الإسرائيلية.

لا تحدد الخطوط العريضة للائتلاف التزاما تجاه الحفاظ على إسرائيل كدولة ديمقراطية، وتقول إن الحكومة "ستحافظ على الطابع اليهودي للدولة وعلى تراث إسرائيل، وستحترم ممارسات وتقاليد أفراد جميع الأديان في البلاد وفقا لقيم وثيقة الاستقلال." ولا تنص اتفاقيات الليكود مع شركائه على أن الائتلاف سيرفع الحظر المفروض على ترشح سياسيين عنصريين للكنيست والخدمة فيه، كما طالب حزب عوتسما يهوديت اليميني المتطرف الشريك في الإئتلاف.

تنص بعض الاتفاقات على تشريع لتعديل قانون العودة الإسرائيلي، الذي يحكم سياسة الهجرة، من أجل جعل الحصول على حقوق هجرة تلقائية للأشخاص غير اليهود وفقا الشريعة اليهودية (الهالاخاه) أمرا أكثر صعوبة. كما تنص على تعديلات لرفض شرعية التحول إلى اليهودية حسب إجراءات تيارات غير أرثوذكسية التي تتم في إسرائيل لأغراض المواطنة. كلا هذين التغييرين يخاطر بالمس بعلاقات إسرائيل مع اليهود في الشتات، والذين ينتمي ملايين منهم إلى تيارات غير أرثوذكسية من اليهودية. وتنص الاتفاقات الائتلافية على زيادة التمويل للرجال الحريديم في دراسة التوراة بدوام كامل وتمويل مجموعة من المطالب الأخرى التي قدمتها الأحزاب الحريدية، بالإضافة إلى تفصيل المبادرات والميزانيات لتعزيز "الهوية اليهودية." كما تعهدت الحكومة في المبادئ التوجيهية للائتلاف بأن تواصل إسرائيل في ظل الحكومة الجديدة "حربها ضد برنامج إيران النووي"؛ و"تعزيز السلام مع جميع جيراننا مع الحفاظ على أمن إسرائيل ومصالحها التاريخية والوطنية"؛ وتعزيز العدالة الاجتماعية وخفض تكلفة المعيشة ومكافحة الفقر؛ والسعي إلى تعزيز الهجرة اليهودية؛ وإعطاء الأولوية للتعليم؛ ومحاربة موجة الجريمة في الوسط العربي. وتشمل التعيينات الرئيسية في الائتلاف القادم تعيين عضو الكنيست عن حزب الليكود يوآف غالانت، وهو جنرال سابق في الجيش الإسرائيلي، وزيرا للدفاع. إلى جانبه في وزارة الدفاع سيكون سموتريش من حزب اليمين المتطرف "الصهيونية الدينية"، الذي يدعم فرض السيادة الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية دون حقوق متساوية للفلسطينيين، وسيُمنح سموتريتش صلاحيات واسعة النطاق على الشؤون المدنية للمستوطنات اليهودية والفلسطينيين في المنطقة.

في غضون ذلك، مُنح إيتمار بن غفير، رئيس حزب "عوتسما يهوديت" الشبيه من الناحية الأيديولوجية بحزب "الصهيونية الدينية"، منصب وزير الأمن القومي، مع سلطة غير مسبوقة على الشرطة. وتم تسريع القوانين التي تمكّن سموتريتش وبن غفير من تولي هذين المنصبين الموسعين في الكنيست في الأيام الأخيرة، وكذلك التشريع الذي يمكّن زعيم حزب "شاس" أرييه درعي من العودة إلى شغل منصب وزير على الرغم من أنه يقضي عقوبة مع وقف التنفيذ تم فرضها في وقت سابق من هذا العام بسبب مخالفات ضريبية.

يعود نتنياهو إلى السلطة بعد الإطاحة به من منصبه العام الماضي، بعد أن شغل منصب رئيس الوزراء من 2009 إلى 2021. وسيتولى منصبه بينما يمثل للمحاكمة بتهم الحصول على رشاوي وخيانة الأمانة والاحتيال، وهي تهم ينفيها.

وكانت إدارة بايدن قد قالت إنها تعارض بشدة التوسع الاستيطاني وسبق ووبخت الحكومة الإسرائيلية على ذلك في الماضي.

في وقت سابق الأربعاء، أعرب هرتسوغ عن "قلق عميق" إزاء الحكومة المقبلة ومواقفها تجاه حقوق المثليين والعنصرية والأقلية العربية في البلاد في اجتماع نادر دعا إليه مع بن غفير. وقال مكتب هرتسوغ إن رئيس الدولة حض بن غفير على "تهدئة الأجواء العاصفة والانتباه إلى الانتقادات الداخلية" بشأن موقف الحكومة المقبلة من قضايا مجتمع الميم، ومواطني إسرائيل العرب، ومشروع القانون الذي تم تقديمه في وقت سابق لرفع الحظر الذي يمنع السياسيين المؤيدين للعنصرية والإرهاب من الخدمة في الكنيست.

* * *